الخطة الحضرية الجديدة

H III

A/RES/71/256*
الخطة الحضرية الجديدة
اللغة العربية
٢٠١٧
ISBN رقم: (مجلد) ٥-١٣٢٧٣٣-١-٩٢-٩٧٨

اعتمدت الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، إكوادور، في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦. و أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة الثامنة والستين للدورة الحادية والسبعين في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦.

لا تخضع هذه المطبوعة لحق المؤلف، ويمكن إعادة إنتاجها بحرية بشرط الإقرار بالأمم المتحدة.

يمكن الاطلاع على نسخة إلكترونية من هذا المنشور، فضلا عن وثائق أخرى من العملية التحضيرية للموئل الثالث والمؤتمر نفسه، من الموقع الشبكي للموئل الثالث www.habitat3.org

أمانة الموئل الثالث
الأمم المتحدة
habitat3secretariat@un.org
www.habitat3.org

الغطاء: النمط المدني لأبو ظبي

دعمت حكومة جمهورية الإكوادور طباعة هذا المنشور.

الخطة الحضرية الجديدة

الأمـــم المتحـــدة

جدول المحتويات

مقدمة ٩
الخطة الحضرية الجديدة ١٣
إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع ١٤
خطة كيتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ٢٢
شكر و تقدير ٥٧

مقدمة

مقدمة

تمثل الخطة الحضرية الجديدة رؤية مشتركة لمستقبل أفضل و أكثر استدامة - فيه يتمتع جميع الناس بحقوق متساوية، و يتاح لهم الاستفادة من الفرص التي يمكن للمدن أن تقدمها، و يعيد المجتمع الدولي النظر في النظم الحضرية و الشكل المادي لمدننا من أجل تحقيق هذه الرؤية.

في هذا العصر الذي لم يسبق له مثيل من ناحية التحضر المتزايد، و في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، و غيرها من الاتفاقات و الأطر الإنمائية العالمية، وصلنا إلى نقطة حاسمة في فهم ان للمدن الإمكانية أن تصبح مصدراً للحلول، بدلا من أن تكون سبباً للتحديات التي يواجهها عالمنا اليوم .و إذا تم تخطيط وإدارة التوسع الحضري بشكل جيد، فمن الممكن أن يصبح هذا التوسع أداة قوية للتنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

تعرض الخطة الحضرية الجديدة نقلة نوعية تستند على علم المدن؛ فإنها تضع معايير ومبادئ لتخطيط و بناء و تطوير وإدارة وتحسين المناطق الحضرية في ركائزها الخمس التنفيذية الرئيسية: السياسات الحضرية الوطنية، التشريعات واللوائح الحضرية، تخطيط المدن و أدوات التصميم، الاقتصاد المحلي و تمويل البلديات، و التنفيذ المحلي .فإن هذه الركائز مصدر لكل مستوى من مستويات الحكومة، من المستويات الوطنية إلى المحلية؛ لمنظمات المجتمع المدني؛ للقطاع الخاص؛ للمجموعات الانتخابية؛ و لكل من يدعو المساحات الحضرية في العالم "وطن"، للعمل من أجل تحقيق هذه الرؤية.

تتضمن الخطة الحضرية الجديدة اعترافاً جديداً بالارتباط بين التحضر و التنمية الجيدة، فذلك يؤكد على الروابط بين التحضّر الجيد وخلق فرص العمل، و فرص كسب العيش، وتحسين نوعية الحياة، التي ينبغي أن تُشمل في كل سياسة و استراتيجية للتجديد الحضري. هذا الارتباط أيضا يبرز الصلة بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١١ بشأن المدن والمجتمعات المستدامة.

الدول الأعضاء، المنظمات الحكومية الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،(UN-Habitat) بالإضافة إلى أكثر من ٤٠ وكالة وصناديق و برامج تابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠ خبير في وحدات السياسات مع ٢٠ منظمة رائدة، ١٦ مجموعة مكونة من الشركاء التابعين للجمعية العامة للشركاء، آلاف الحكومات دون الوطنية و المحلية، و جميع الشبكات الرئيسية للحكومات المحلية والإقليمية التي نسقتها فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية، ١٩٧ دولة مشاركة، أكثر من ١١٠٠ منظمة، و أكثر من ٥٨٠٠٠ شبكة، شاركوا في الأعمال التحضيرية للخطة الحضرية الجديدة. شكلت هذه المدخلات من الخبراء وأصحاب المصلحة، الأساس لمشروع الصفر لهذه الوثيقة. و تم تبادل المزيد من التغذية المرتدة مع الدول الأعضاء خلال جلسات الاستماع غير الرسمية مع الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة، حيث أخذت في الحسبان طوال المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت قبل المؤتمر، وبذلك اعتُمدت الخطة الحضرية الجديدة دون تحفظات.

قد امتد هذا النهج التشاركي إلى إطار مؤتمر الموئل الثالث في كيتو، بالإكوادور، الذي يعتبر الآن من أكثر مؤتمرات الأمم المتحدة شمولا و ابتكارا على نطاق واسع.فكانت الجمعيات التي فتحت المؤتمر وأعدته بإفساح المجال لمجموعات الدوائر الانتخابية، و كذلك اجتماعات المائدة المستديرة للأطراف المعنية و الدورات

الاستثنائية و الحوارات و غيرها من المناسبات التي نظمتها مختلف المنظمات والشركاء في جميع أنحاء المؤتمر، جنبا إلى جنب مع الجلسات العامة الحكومية الدولية و اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى .وامتد هذا النهج التشاركي إلى حد أقصى بالتركيز على تنفيذ المبادئ والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة من خلال إدراج جناح الأمم المتحدة الموحد لعرض التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، ومعرض الموئل الثالث لتسليط الضوء على ابتكارات المنظمات المستقلة، و قرية الموئل الثالث لتمثيل الحلول الحضرية من خلال التدخلات الفعلية على مستوى الأحياء.

رحب مؤتمر الموئل الثالث و مدينة كيتو بحضور ٣٠٠٠٠ مشارك من ١٦٧ بلدا، بالإضافة إلى منصات وأدوات إلكترونية تمكن الناس في جميع أنحاء العالم متابعة الأحداث الرئيسية على الإنترنت؛ فقد شهد الموئل الثالث تحقيقاً تاريخياً لمبدأ الشمولية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس و التوازن الإقليمي في جميع الأفرقة؛ و إشراك قادة القاعدة الشعبية؛ والجمعية العالمية الثانية الرائدة للحكومات المحلية والإقليمية التي أعطت صوتاً للحكومات المحلية وشبه الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل؛ فضلا عن إشراك مجموعة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة، التي لها دورا حاسما في تنفيذ هذه الرؤية المشتركة.

لقد كان لي الشرف العظيم أن أرأس هذا المؤتمر والعملية التحضيرية التي سبقته .و أود أن أتقدم بخالص الشكر والتهاني إلى جمهورية الإكوادور لما أبدته من كرم الضيافة و الجهود بوصفها البلد المضيف لمؤتمرالموئل الثالث .كما أعرب عن امتناني لأعضاء مكتب اللجنة التحضيرية الذين قادوا العملية برمتها، و الميسرين المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن الخطة الحضرية الجديدة، والوفود الرسمية المشاركة في هذه المفاوضات، و كذلك الحكومات و المدن التي استضافت الاجتماعات و الندوات الإقليمية و المواضيعية للجنة الموئل الثالث، بالإضافة إلى أعضاء وحدات السياسات المشتركة، و فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالموئل الثالث، و الجمعية العامة للشركاء، و فرقة العمل العالمية، والحكومات المحلية والإقليمية، والمنظمات الأخرى التي لاحظت المفاوضات وساهمت في مشاريع لاحقة للخطة الحضرية الجديدة.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع الموظفين الذين عملوا بلا كلل لضمان أن خبرات و أصوات آلاف المساهمين في جميع أنحاء العالم قد وصلت وأُدخلت في هذه الصفحات.

لا توجد وصفة واحدة لتحسين التحضر و تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، لكن الخطة الحضرية الجديدة توفر المبادئ والممارسات المختبرة لإحياء الرؤية المشتركة بشكل واقعي. فلتكن الخطة الحضرية الجديدة الهاما و إرشادا لصانعي القرارات وسكان المناطق الحضرية في العالم ليأخذوا ملكية في مستقبلنا الحضاري المشترك: كل سياسة أو قانون أو خطة أو تصميم أو مشروع في وقت واحد .ففي هذا المنعطف الحاسم في تاريخ البشرية، إعادة التفكير في الطريقة التي نخطط بها وننشئ و ندير مساحاتنا الحضرية ليست خيارا بل ضرورة. ويبدأ عملنا لتحقيق هذه الرؤية الآن.

الدكتور جوان كلوس
الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان
والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

الخطة الحضرية الجديدة

إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع

١ . نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين السامين، قد اجتمعنا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية والبرلمانيين والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمهنيين والممارسين والأوساط العلمية والأكاديمية وسائر الجهات المعنية، من أجل اعتماد خطة حضرية جديدة.

٢ . فمن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠، مما يجعل التوسع الحضري أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الحادي والعشرين. ويتركز السكان والأنشطة الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية والثقافية وكذلك الآثار البيئية والإنسانية بشكل متزايد في المدن، الأمر الذي يطرح تحديات هائلة فيما يتعلق بالاستدامة في مجالات الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية والأمن الغذائي والصحة والتعليم والعمل اللائق والسلامة والموارد الطبيعية ضمن أمور أخرى.

٣ . ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦ وفي إسطنبول، تركيا، في عام ١٩٩٦، ثم اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، شهدنا تحسينات شتى في نوعية حياة الملايين من سكان المدن، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. بيد أن استمرار أشكال متعددة من الفقر وتزايد أوجه اللامساواة والتدهور البيئي لا يزالان من بين العقبات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والعزل المكاني في الغالب حقيقة لا يمكن إنكارها في المدن والمستوطنات البشرية.

٤ . ولا نزال بعيدين عن معالجة هذه المسائل وغيرها من التحديات القائمة والناشئة بصورة مناسبة، ولذلك يلزم اغتنام الفرص التي يتيحها التوسع الحضري باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والتنمية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، والاستفادة من إسهاماته المحتملة في تحقيق التنمية المستدامة والمفضية إلى التحول.

٥ . ومن خلال إعادة النظر في طريقة تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وتمويلها وإدارتها، ستساعد الخطة الحضرية الجديدة على إنهاء الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده؛ والحد من اللامساواة؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات، من أجل الاستفادة بصورة تامة من إسهاماتهن الحيوية في التنمية المستدامة، وتحسين صحة الإنسان ورفاهه، وتعزيز القدرة على التكيف، وحماية البيئة.

٦ . ونحن نأخذ بعين الاعتبار بصورة كاملة الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٥، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١]، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٢]، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤]، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤ - ٢٠٢٤[٥]، وإجراءات العمل المعجل لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٦]، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٧]. ونأخذ بعين الاعتبار أيضاً إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٨]، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩]، ومنهاج عمل بيجين[١٠]، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإجراءات متابعة هذه المؤتمرات.

[١] القرار ٧٠/١
[٢] القرار ٦٩/٣١٣، المرفق
[٣] انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م ا-٢١، المرفق

٧ . ونحيط علماً بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المعقود في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠٠٦، مع التسليم بأنه لم يتوصل إلى نتيجة متفق عليها على الصعيد الحكومي الدول.

٨ . ونقدر مساهمات الحكومات الوطنية، فضلاً عن مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية، في تعريف الخطة الحضرية الجديدة، ونحيط علماً بالجمعية العالمية الثانية للحكومات المحلية والإقليمية.

٩ . وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة مجدداً التزامنا العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتسقة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ويُسهم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإضفاء الطابع المحلي عليها بصورة متكاملة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بما في ذلك الهدف ١١ المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٠ . وتقر الخطة الحضرية الجديدة بأن الثقافة والتنوع الثقافي من مصادر إثراء الجنس البشري، ويُسهمان إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية والمواطنين، وفي تمكينهم من القيام بدور فعال وفريد في مبادرات التنمية. وتقر الخطة الحضرية الجديدة كذلك بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ.

رؤيتنا المشتركة

١١ . نحن نتشاطر رؤية تكون فيها المدن مفتوحة للجميع، مع الإشارة إلى استخدام الجميع للمدن والمستوطنات البشرية وتمتعهم بها على قدم المساواة، والسعي إلى تعزيز الشمولية، وكفالة تمكن جميع السكان، من الأجيال الحاضرة والمستقبلية، من السكن في مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومتاحة للجميع وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف ومستدامة، دون تمييز من أي شكل، من أجل النهوض بالازدهار وبنوعية الحياة للجميع. ونحيط علماً بالجهود التي تبذلها بعض الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تكريس هذه الرؤية، التي يشار إليها باسم "الحق في المدينة"، في تشريعاتها وإعلاناتها ومواثيقها السياسية.

١٢ . ونحن نسعى إلى إقامة مدن ومستوطنات بشرية بإمكان جميع الأشخاص فيها التمتع بحقوق وفرص متساوية، إلى جانب حرياتهم الأساسية، مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الاحترام الكامل للقانون الدولي. وترتكز الخطة في هذا الخصوص على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،[١١] والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية[١٢]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٣] وتهتدي بصكوك أخرى من قبيل إعلان الحق في التنمية.[١٤]

[٤] القرار ٢٨٣/٩٦، المرفق الثاني
[٥] القرار ١٣٧/٩٦، المرفق الثاني
[٦] القرار ١٥/٦٩، المرفق
[٧] تقرير مؤتمر الامم المتحدة الربع المعني باقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ ايار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني
[٨] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونية ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١ المرفق الأول.
[٩] تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
[١٠] تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني

١٣ . ونحن نتوخى مدنا ومستوطنات بشرية تحقق ما يلي:

(أ) تأدية وظيفتها الاجتماعية، بما في ذلك الوظيفة الاجتماعية والإيكولوجية للأرض، من أجل التوصل تدريجياً إلى الإعمال الكامل للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، دون تمييز، وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي للجميع، فضلاً عن كفالة استفادة الجميع على قدم المساواة من المنافع العامة والخدمات ذات الجودة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية والصحة والتعليم والهياكل الأساسية والتنقل والنقل والطاقة ونوعية الهواء وأسباب المعيشة؛

(ب) اعتماد النهج التشاركي، وتشجيع الإسهام في الحياة المدنية، وتوليد الشعور بالانتماء وامتلاك ناصية الأمور لدى جميع سكانها، وإعطاء الأولوية لمساحات عامة آمنة ومفتوحة للجميع ومتاحة وخضراء وجيدة تلائم الأُسر، وتعزيز التفاعلات الاجتماعية والعلاقات بين الأجيال وأشكال التعبير الثقافي والمشاركة السياسية، حسب الاقتضاء، وتوطيد التماسك الاجتماعي والاندماج والسلامة ضمن مجتمعات سلمية وتعددية تلبي احتياجات جميع السكان، مع الاعتراف بالاحتياجات المحددة لمن هم في أوضاع هشة؛

(ج) المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات عن طريق كفالة المشاركة الكاملة والفعلية للمرأة وتمتعها بحقوق متساوية في جميع الميادين بما يشمل الوظائف القيادية على جميع مستويات صنع القرار، عن طريق كفالة حصول جميع النساء على العمل اللائق وتمتعهن بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتكافئ القيمة، ومنع وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والتحرش بهن في الأماكن الخاصة والعامة؛

(د) مواجهة التحديات الماثلة وانتهاز الفرص المتاحة في سبيل حاضر ومستقبل ينعم فيه الجميع بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل، والاستفادة من التوسع الحضري من أجل تحقيق التحول الهيكلي ورفع الإنتاجية وممارسة أنشطة ذات قيمة مضافة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والاستفادة من الاقتصادات المحلية وأخذ مساهمة الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار، مع دعم الانتقال المستدام إلى الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت؛

(هـ) الوفاء بوظائفها الإقليمية عبر الحدود الإدارية، والقيام بدور مجمعات مركزية ومحركات للتنمية الحضرية والعمرانية المتوازنة والمستدامة والمتكاملة على جميع المستويات؛

(و) تشجيع التخطيط والاستثمار المراعيين للاعتبارات العمرية والجنسانية من أجل تيسير التنقل الحضري المستدام والمأمون للجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة لنظم نقل المسافرين والبضائع، بما يربط بصورة فعالة بين الأشخاص والأماكن والسلع والخدمات والفرص الاقتصادية؛

(ز) اعتماد وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتقليل من الهشاشة، وبناء القدرة على التكيف والاستجابة للأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن النشاط البشري، والنهوض بتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ح) حماية النظم الإيكولوجية للمدن ومياهها وموائلها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، وحفظ كل ذلك واستعادته، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثيرها البيئي، والتحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

[١١] القرار ٢١٧ ألف (د - ٣)
[١٢] القرار ٢/٥٥
[١٣] القرار ١/٦٠
[١٤] القرار ٤١/ ١٢٨ ، المرفق

© miroslav1110 - پراگ، جمهوری چک

مبادئنا والتزاماتنا

١٤ . سعياً لتحقيق رؤيتنا، نعقد العزم على اعتماد خطة حضرية جديدة مسترشدين بالمبادئ المترابطة التالية:

(أ) عدم ترك أي أحد خلف الركب، وذلك عن طريق إنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما يشمل القضاء على الفقر المدقع، وعن طريق كفالة المساواة في الحقوق والفرص والتنوع الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والاندماج في الحيز الحضري، وتعزيز صلاحية المدن للعيش فيها والتعليم والأمن الغذائي والتغذوي والصحة والرفاه، بوسائل منها إنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا، وتعزيز السلامة والقضاء على التمييز وجميع أشكال العنف، وكفالة مشاركة الجمهور بشكل آمن وبتهيئة السبل أمام الجميع على قدم المساواة، وإتاحة الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والخدمات الأساسية للجميع على قدم المساواة، فضلاً عن السكن اللائق بأسعار معقولة؛

(ب) كفالة قيام اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للجميع عن طريق الاستفادة من منافع التكتل الناجمة عن التوسع الحضري الجيد التخطيط، بما في ذلك ارتفاع الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وكفالة إتاحة فرص العمل اللائق للجميع والمساواة في استفادة الجميع من الموارد والفرص الاقتصادية والمنتجة، ومنع المضاربة على الأراضي وتعزيز الحيازة المضمونة للأراضي وإدارة الانكماش الحضري حسب الاقتضاء؛

(ج) كفالة الاستدامة البيئية عن طريق تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد في التنمية الحضرية، وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك اعتماد أنماط الحياة الصحية التي تنسجم مع الطبيعة، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتعزيز قدرة المدن على التكيف، والحد من أخطار الكوارث، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٥ . و نلتزم بالعمل على تحقيق نقلة نوعية حضرية في سبيل خطة حضرية جديدة تتيح ما يلي:

(أ) إعادة النظر في الأساليب التي نتبعها في تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتمويلها وتنميتها وحوكمتها وإدارتها، مع الاعتراف بالتنمية الإقليمية والحضرية المستدامة كعامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء للجميع؛

(ب) الاعتراف بالدور الطليعي للحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، وبمساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية التي لا تقل أهمية، فضلاً عن دور المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وذلك بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة؛

(ج) اعتماد نُهج مستدامة ومتمحورة حول الإنسان ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومتكاملة تجاه التنمية الحضرية والإقليمية، عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وتدابير لتنمية القدرات وإجراءات على جميع المستويات، استناداً إلى عوامل التغيير الأساسية، بما في ذلك ما يلي:

(١) وضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الملائم، بما في ذلك في إطار الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، مع إقامة نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية، وتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومات بما يمكّن من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة؛

(٢) تعزيز إدارة المدن بإقامة مؤسسات وآليات سليمة تخول السلطة لأصحاب المصلحة في المدن وتشملهم، فضلاً عن وضع الضوابط والموازين المناسبة، وكفالة إمكانية التنبؤ بخطط التنمية الحضرية واتساقها، من أجل إفساح المجال أمام الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة على نحو مطرد وشامل للجميع ومستدام؛

(٣) إعادة إحياء التخطيط والتصميم الحضريين والإقليميين الطويلي الأجل والمتكاملين من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مساحات المدن وتحقيق النتائج الإيجابية للتوسع الحضري؛

(٤) دعم الأطر التمويلية الفعالة والابتكارية والمستدامة والأدوات المالية التي تسمح بتعزيز تمويل البلديات والنظم المالية المحلية من أجل تحقيق وإدامة وتقاسم القيمة التي تُضفيها التنمية الحضرية المستدامة بطريقة تشمل الجميع.

نداء للعمل

١٦ . على اختلاف الظروف الخاصة السائدة في المدن بشتى أحجامها وفي البلدات والقرى، فإننا نؤكد أن الخطة الحضرية الجديدة هي خطة عالمية النطاق وتشاركية ومحورها الإنسان، خطةٌ تحمي الكوكب، وتنطوي على رؤية طويلة الأجل تحدد أولويات وإجراءات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي يمكن للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في كل بلد أن تعتمدها حسب احتياجاتها.

١٧ . وسنعمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في بلداننا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، آخذين في الاعتبار اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، مع احترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية.

١٨ . ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٩ . ونُقر بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والجديدة في مجال التنمية الحضرية التي تواجهها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بحالات نزاع، فضلاً عن البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

٢٠ . ونحن ندرك الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي لأشكال التمييز المتعددة التي تواجهها جملة فئات منها النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنون، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والمتشردون، والعمال، والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادون، واللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين.

٢١ . ونحث جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على إحياء الشراكات وتعزيزها وإقامتها، وتعزيز التنسيق والتعاون من أجل التنفيذ الفعَّال للخطة الحضرية الجديدة وتحقيق رؤيتنا المشتركة، تمشياً مع السياسات والتشريعات الوطنية.

٢٢ . ونعتمد هذه الخطة الحضرية الجديدة بوصفها رؤية جماعية والتزاماً سياسياً بتشجيع التنمية الحضرية المستدامة وتحقيقها، وفرصة تاريخية للاستفادة من الدور الأساسي للمدن والمستوطنات البشرية بوصفها قوى دافعة للتنمية المستدامة في عالم يتزايد فيه التوسع الحضري.

خطة كيتو
لتنفيذ
الخطة الحضرية
الجديدة

٢٣ . نحن نعقد العزم على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بوصفها أداة رئيسية لتمكين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسائر الجهات المعنية من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

التزامات مُفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

٢٤ . سعياً للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من إمكانات التنمية الحضرية المستدامة، نضطلع بالالتزامات التالية المفضية إلى التحول من خلال نقلة نوعية حضرية تستند إلى الأبعاد المتكاملة وغير القابلة للتقسيم للتنمية المستدامة: وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

٢٥ . نحن نُدرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلم أيضاً بأن تفاقم اللامساواة واستمرار الأشكال والأبعاد المتعددة للفقر، بما في ذلك تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، هي عوامل تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وأن تنظيم مساحات المدن وتيسير الوصول إليها وتصميمها، فضلاً عن توفير البُنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية، إلى جانب السياسات الإنمائية، يمكن أن يعزز أو يعيق التماسك الاجتماعي والمساواة والشمولية.

٢٦ . ونحن نلتزم بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، كما نلتزم بإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، والتمكين لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة لها للمشاركة مشاركة تامة ومجدية. ونلتزم كذلك بتعزيز الثقافة واحترام التنوع والمساواة، باعتبارها عناصر رئيسية في إضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية.

٢٧ . ونؤكد مجدداً تعهدنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ونلتزم بتعزيز التساوي في اغتنام الفرص والفوائد التي يمكن أن يوفرها التوسع الحضري، وتمكّن جميع السكان، سواء الذين يعيشون في المستوطنات الرسمية أو العشوائية، من العيش حياة كريمة ومثمرة، ومن تحقيق كامل إمكاناتهم البشرية.

٢٨ .ونلتزم بكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان للاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم المدن المضيفة بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية والاعتراف بأنه على الرغم من مختلف التحديات التي تطرحها حركات النزوح الكبرى إلى داخل البلدات والمدن، فإن تلك الحركات يمكنها أيضاً أن تشكل مساهمات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في الحياة الحضرية. ونلتزم كذلك بتعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، عن طريق كفالة هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة واعتماد سياسات هجرة جيدة التخطيط والإدارة، ودعم السلطات المحلية في وضع الأطر التي تمكّن المهاجرين من المساهمة مساهمة إيجابية في المدن وتعزيز الروابط بين الريف والحضر.

٢٩ . ونلـتزم بتعزيـز الـدور التنسـيقي للحكومـات الوطنيـة ودون الوطنيـة والمحليـة، حسـب الاقتضـاء، وتعاونهـا مـع الكيانـات العامـة الأخـرى والمنظمـات غـير الحكوميـة في تقديـم الخدمـات الاجتماعيـة والأساسـية للجميـع، بمـا في ذلـك حشـد الاسـتثمارات في المجتمعـات المحليـة الأكـثر عرضـة للكـوارث وتلـك المتـضررة مـن الأزمـات الإنسـانية المتكـررة والمطولـة. ونلـتزم كذلـك بالمسـاعدة عـلى تقديـم الخدمـات الملائمـة وتوفـير السـكن وإتاحـة فـرص العمـل اللائـق والمنتـج للأشـخاص المتضرريـن مـن الأزمـات في البيئـات الحضريـة، والعمـل مـع المجتمعـات المحليـة والحكومـات المحليـة مـن أجـل تحديـد الفـرص المتاحـة للمشـاركة وإيجـاد حلـول محليـة دائمـة تحافـظ عـلى الكرامـة، مـع كفالـة تدفـق المعونـة في الوقـت نفسـه إلى الأشـخاص المتضرريـن وإلى المجتمعـات المضيفـة لئـلا تتنكـس تنميتهـا.

٣٠ . ونسـلم بالحاجـة إلى أن تواصـل الحكومـات والمجتمـع المـدني دعـم تقديـم خدمـات حضريـة قـادرة عـلى التكيـف أثنـاء النزاعـات المسـلحة. ونسـلم أيضـاً بالحاجـة إلى التأكيـد مجـدداً عـلى الاحـترام التـام للقانـون الـدولي الإنسـاني.

٣١ . ونلـتزم بتشـجيع سياسـات الإسـكان الوطنيـة ودون الوطنيـة والمحليـة الـتي تدعـم الإعمـال التدريجـي للحـق في السـكن اللائـق للجميـع بوصفـه عنـصراً مـن عنـاصر الحـق في مسـتوى معيـشي مناسـب، وتلـك الـتي تتصـدى لجميـع أشـكال التميـيز والعنـف وتمنـع عمليـات الإخـلاء القـسري التعسـفية، وتلـك الـتي تركـز عـلى احتياجـات المتشرديـن والأشـخاص الذيـن يعيشـون في أوضـاع هشـة والفئـات ذات الدخـل المنخفـض والأشـخاص ذوي الإعاقـة، مـع تمكـين المجتمعـات المحليـة وأصحـاب المصلحـة المعنيـين مـن المشـاركة في تخطيـط وتنفيـذ هـذه السياسـات، بمـا في ذلـك دعـم الإنتـاج الاجتماعـي للموائـل، وفقـاً للتشريعـات الوطنيـة والمعايـير الدوليـة.

٣٢ . ونلـتزم بتشـجيع اعتمـاد سياسـات ونهـج متكاملـة ومراعيـة للاعتبـارات العمريـة والجنسـانية في مجـال الإسـكان في جميـع القطاعـات، ولا سـيما قطاعـات العمالـة والتعليـم والرعايـة الصحيـة والإدمـاج الاجتماعـي، واتبـاع سياسـات ونهـج عـلى جميـع المسـتويات الحكوميـة تتضمـن توفـير سـكن ملائـم وميسـور التكلفـة ويسـهل الوصـول إليـه وفعـال في اسـتخدام المـوارد وآمـن ومـرن وجيـد التوصيـل وحَسـن الموقـع، مـع إيـلاء اهتمـام خـاص لعامـل القـرب ولتعزيـز العلاقـة مـع بقيـة النسـيج الحـضري ومجـالات العمـل المحيطـة بالسـكن.

٣٣ . ونلـتزم بحفـز توفـير مجموعـة متنوعـة مـن خيـارات السـكن اللائـق المأمونـة والميسـورة التكلفـة والقريبـة المنـال لمختلـف فئـات الدخـل في المجتمـع، مـع مراعـاة الإدمـاج الاجتماعـي - الاقتصـادي والثقـافي للمجموعـات المهمشـة والمشردين والأشـخاص الذيـن يعيشـون في ظـروف مـن الهشاشـة وكذلـك منـع الفصـل. وسـنتخذ تدابـير إيجابيـة لتحسـين الظـروف المعيشـية للأشـخاص المشردين بغيـة تيسـير مشـاركتهم مشـاركة تامـة في المجتمـع، ومنـع حـدوث التـشرد والقضـاء عليـه، وكذلـك مكافحـة تجريـم التـشرد وإنهائـه.

٣٤ . ونحـن نلـتزم بتشـجيع اسـتفادة الجميـع بصـورة عادلـة وميسـورة مـن الهيـاكل الأساسـية الماديـة والاجتماعيـة الضروريـة دون تميـيز، بمـا في ذلـك الأراضي المـزودة بالخدمـات بتكلفـة معقولـة والسـكن، ومصـادر الطاقـة الحديثـة والمتجـددة، ومياه الـشرب وخدمـات الـصرف الصحـي المأمونـة، والغـذاء المأمـون والغـني والمناسـب، والتخلـص مـن النفايـات، والتنقـل المسـتدام، وتوفـير الرعايـة الصحيـة وتنظيـم الأسرة، والتعليـم، والثقافـة، وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات. ونلـتزم كذلـك بكفالـة أن تراعـي هـذه الخدمـات حقـوق واحتياجـات النسـاء والأطفـال والشـباب وكبـار

السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، وكذلك حقوق واحتياجات الفئات الضعيفة الأخرى. ونشجع في هذا الصدد القضاء على الحواجز القانونية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية والمادية.

٣٥ . ونلتزم بتعزيز ضمان الحيازة للجميع على المستويات الحكومية الملائمة، بما في ذلك الحكومات دون الوطنية والمحلية، مع الاعتراف بتعدد أشكال الحيازة، وإيجاد حلول ملائمة للغرض ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية والبيئية ضمن تسلسل حقوق ملكية الأراضي والممتلكات، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان حيازة الأراضي للمرأة باعتبار ذلك مفتاحاً لتمكينها، بسبل منها اعتماد النظم الإدارية الفعالة.

٣٦ . ونلتزم بتشجيع اتخاذ التدابير المناسبة في المدن والمستوطنات البشرية، وهي التدابير التي تهيء التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، للسماح لهم بالدخول إلى البيئة المادية للمدن، ولا سيما الأماكن العامة، واستخدام وسائط النقل العام، والحصول على السكن والاستفادة من التعليم والمرافق الصحية والإعلام العام والاتصالات (بما في ذلك تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات)، وغير ذلك من المرافق والخدمات الموفرة أو المتاحة للجمهور في المناطق الحضرية والريفية.

٣٧ . ونلتزم بتشجيع إقامة مساحات عامة آمنة ومتاحة للجميع ومفتوحة وخضراء وتتسم بالجودة، بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات الدراجات والساحات والمناطق المطلة على المياه والحدائق والمتنزهات، بحيث تكون مساحات متعددة الأغراض تصلح للتفاعل الاجتماعي وتتسم بالشمول، وتراعي صحة الإنسان ورفاهه، وتتيح التبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي والحوار بين مجموعة متنوعة من الشعوب والثقافات، وتكون مصممة ومدارة لكفالة التنمية البشرية وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتشاركية، فضلاً عن تشجيع التعايش والتواصل والإدماج الاجتماعي.

٣٨ . ونلتزم بالاستفادة بطريقة مستدامة من التراث الطبيعي والثقافي، الملموس منه وغير الملموس، في المدن والمستوطنات البشرية، حسب الاقتضاء، من خلال اتباع سياسات حضرية وإقليمية متكاملة وتوظيف استثمارات ملائمة على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي، من أجل كفالة وتعزيز الهياكل الأساسية والمواقع الثقافية والمتاحف، وثقافات ولغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن المعارف والفنون التقليدية، وإبراز الدور الذي تؤديه هذه الأمور في إصلاح وتنشيط المناطق الحضرية، وفي تعزيز المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة.

٣٩ . ونلتزم بتشجيع إقامة بيئة سليمة وصحية وشاملة للجميع وآمنة في المدن والمستوطنات البشرية، بما يمكّن الجميع من العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية دون خوف من العنف والترهيب، مع مراعاة كون النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة كثيراً ما يتضررون بوجه خاص. وسنعمل أيضاً على القضاء على الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٠ . ونلتزم بتبني التنوع في المدن والمستوطنات البشرية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار والتفاهم بين الثقافات، والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة،

والشمولية، وهوية جميع الناس وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة. ونلتزم أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعددية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي.

٤١ . ونلتزم بتعزيز الآليات المؤسسية والسياسية والقانونية والمالية في المدن والمستوطنات البشرية من أجل اعتماد برامج موسعة النطاق، تمشياً مع السياسات الوطنية، تتيح للجميع المشاركة المجدية في عمليات صنع القرارات والتخطيط والمتابعة، فضلاً عن تعزيز المشاركة المدنية وتقاسم مهام التموين والإنتاج.

٤٢ . وندعم الحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، في الوفاء بدورها الرئيسي في تعزيز التفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يتيح الفرص للحوار، بوسائل منها النهج المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص للمساهمات المحتملة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الإثني أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي.

تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

٤٣ . نحن ندرك أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، هو عنصر أساسي من عناصر التنمية الإقليمية والحضرية المستدامة، وأن المدن والمستوطنات البشرية ينبغي أن تكون أماكن لتحقيق تكافؤ الفرص، يعيش الناس فيها حياة صحية ومنتجة يسودها الرخاء ويحققون فيها تطلعاتهم.

٤٤ . ونحن ندرك أن شكل المدن وهياكلها الأساسية وتصميم مبانيها هي من ضمن أهم عوامل تحقيق الوفورات في التكلفة والكفاءة في استخدام الموارد، وذلك من خلال فوائد وفورات الحجم والتكتل، وعن طريق تشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، وموارد الطاقة المتجددة، والقدرة على التكيف، والإنتاجية، وحماية البيئة، والنمو المستدام في الاقتصاد الحضري.

٤٥ . ونلتزم بإقامة اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى الإمكانات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية، فضلاً عن الهياكل الأساسية المرنة التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛ وتشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية والابتكار، فضلاً عن أسباب المعيشة.

٤٦ . ونلتزم بتعزيز دور الإسكان الميسور التكلفة والمستدام وتمويل الإسكان، بما في ذلك إقامة الموائل الاجتماعية، في التنمية الاقتصادية، ومساهمة ذلك القطاع في تحفيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مع الاعتراف بأن الإسكان يعزز تكوين رؤوس المال والدخل وتوفير فرص العمل والادخار، ويمكنه أن يسهم في

دفع عجلة التحول الاقتصادي المستدام والشامل للجميع على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي.

٤٧ . ونلتزم باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية من أجل دعم التنمية الاقتصادية المحلية، وتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق والحوار عبر المستويات الحكومية والمجالات الوظيفية وأصحاب المصلحة المعنيين.

٤٨ . ونشجع المشاركة الفعالة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات التي تمثل النساء والشباب، فضلاً عن تلك التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهنيين والمؤسسات الأكاديمية والنقابات ومنظمات أرباب العمل ورابطات المهاجرين والجمعيات الثقافية، من أجل تحديد الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية الحضرية وتحديد ومعالجة التحديات القائمة والناشئة.

٤٩ . ونلتزم بدعم النظم الإقليمية التي تُدمج المهام الحضرية والريفية في الأطر المكانية الوطنية ودون الوطنية ونظم المدن والمستوطنات البشرية، ومن ثم تعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، بما يكفل قيام سلاسل إمداد وسلاسل قيمة تتوسط بين العرض والطلب في المناطق الحضرية والريفية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية العادلة عبر السلسلة الحضرية - الريفية، وتسد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية.

٥٠ . ونلتزم بتشجيع التفاعلات بين الحضر والريف والوصل بينهما، عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والهياكل الأساسية، باستخدام أدوات التخطيط القائمة على نهج حضري وإقليمي متكامل، من أجل تحقيق الإمكانات القصوى لهذه القطاعات في تحسين الإنتاجية، والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي، وكذلك السلامة والاستدامة البيئية. وينبغي أن يشمل ذلك الربط بين المدن والمناطق المحيطة بها والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز التواصل بين الأرض والبحر، حسب الاقتضاء.

٥١ . ونلتزم بتعزيز تنمية الأطر المكانية الحضرية، بما في ذلك تخطيط المدن وأدوات التصميم التي تدعم الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية والأراضي، وتقليص حجم الهياكل وتكثيفها بالصورة المناسبة، وتعدد المراكز، والاستخدامات المختلطة، من خلال استراتيجيات الردم أو التوسع الحضري المخطط، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق وفورات الحجم والتكتل، وتعزيز تخطيط النظم الغذائية، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتحقيق المرونة الحضرية والاستدامة البيئية.

٥٢ . ونشجع استراتيجيات التنمية المكانية التي تأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، الحاجة إلى توجيه التوسع الحضري بإعطاء الأولوية للتجديد الحضري عن طريق توفير هياكل أساسية وخدمات ميسّرة وموصولة بصورة جيدة، وتحقيق مستويات مستدامة للكثافة السكانية، واستخدام التصاميم المدمجة وإدماج الأحياء الجديدة في النسيج الحضري، بما يحول دون التمدد العمراني العشوائي والتهميش.

برشلونة إسبانيا – الكوف فليسيموروف ©

٥٣ . ونلـتزم بتشـجيع إقامـة مسـاحات عامـة آمنـة ومتاحـة للجميـع وميسّرة وخـضراء وجيـدة، بوصفهـا قـوة دافعـة للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، مـن أجـل الاسـتفادة عـلى نحـو مسـتدام مـن قدرتهـا عـلى إضفـاء المزيـد مـن القيمـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، بمـا في ذلـك قيمـة الممتلـكات، وتيسـير اسـتثمارات المؤسسـات التجاريـة والاسـتثمارات العامـة والخاصـة وإتاحـة أسـباب المعيشـة.

٥٤ . ونلـتزم بتوليـد واسـتخدام الطاقـة المتجـددة والميسـورة التكلفـة، وإقامـة الهيـاكل الأساسـية المسـتدامة للنقـل والخدمـات حيثمـا أمكـن، وتحقيـق فوائـد الموصوليـة، والتقليـل مـن التكلفـة الماليـة والبيئيـة والمتعلقـة بالصحـة العامـة لوسـائل التنقـل الـتي لا تحقـق الكفـاءة، والازدحـام، وتلـوث الهـواء، وآثـار جـزر الاحـترار الحضريـة، والضوضاء. ونلـتزم أيضـاً بإيـلاء اهتمـام خـاص لاحتياجـات جميـع النـاس مـن الطاقـة والنقـل، ولا سـيما الفقـراء والعائشـين في المسـتوطنات العشـوائية. ونلاحـظ أيضـاً أن التخفيضـات في تكاليـف الطاقـة المتجـددة تتيـح للمـدن والمسـتوطنات البشريـة أداة فعالـة لتقليـص تكاليـف إمـدادات الطاقـة.

٥٥ . ونلـتزم بإقامـة مجتمعـات صحيـة عـن طريـق إتاحـة خدمـات عامـة مناسـبة وشـاملة للجميـع وجيـدة، وبيئـة نظيفـة، مـع مراعـاة المبـادئ التوجيهيـة لنوعيـة الهـواء، بمـا في ذلـك تلـك الـتي وضعتهـا منظمـة الصحـة العالميـة، وهيـاكل أساسـية ومرافـق اجتماعيـة، مثـل خدمـات الرعايـة الصحيـة، بمـا في ذلـك حصـول الجميـع عـلى خدمـات الصحـة الجنسـية والإنجابيـة، سـعياً للحـد مـن وفيـات الأطفـال والأمهـات.

٥٦ .ونلـتزم بزيـادة الإنتاجيـة الاقتصاديـة، حسـب الاقتضـاء، بـأن نتيـح للقـوى العاملـة فـرص إدرار الدخـل، والمعـارف والمهـارات والمرافـق التعليميـة الـتي تسـهم في قيـام اقتصـاد حـضري يتسـم بالابتـكار والتنافـس. ونلـتزم أيضـاً بزيـادة الإنتاجيـة الاقتصاديـة مـن خـلال تعزيـز العمالـة الكاملـة والمنتجـة وتوفـير العمـل اللائـق وأسـباب المعيشـة في المـدن والمسـتوطنات البشرية.

٥٧ . ونلـتزم، حسـب الاقتضـاء، بتشـجيع العمالـة الكاملـة والمنتجـة وتوفـير العمـل اللائـق للجميـع وأسـباب المعيشـة في المـدن والمسـتوطنات البشريـة، مـع إيـلاء اهتمـام خـاص لاحتياجـات وإمكانـات النسـاء والشـباب والأشـخاص ذوي الإعاقـة والشـعوب الأصليـة والمجتمعـات المحليـة واللاجئـين والمشرديـن داخليـاً والمهاجريـن، ولا سـيما الفئـات الأفقـر والـتي تعيـش في أوضـاع هشـة، وتعزيـز عـدم التميـز في إتاحـة الفـرص القانونيـة لإدرار الدخـل.

٥٨ . ونلـتزم بتهيئـة بيئـة تمكينيـة للأعمـال التجاريـة تتميـز بالنزاهـة والمسـؤولية، اسـتناداً إلى مبـادئ الاسـتدامة البيئيـة والازدهـار الشـامل للجميـع، وتشـجيع الاسـتثمار والابتـكار وممارسـة الأعمـال الحـرة. ونلـتزم أيضـاً بمعالجـة التحديـات الـتي يواجههـا أصحـاب الأعمـال التجاريـة المحليـون، عـن طريـق دعـم المؤسسـات البالغـة الصغـر والصغـيرة والمتوسـطة الحجـم والتعاونيـات في جميـع مراحـل سلاسـل القيمـة، ولا سـيما الأعمـال والمؤسسـات التجاريـة المنتميـة إلى الاقتصـاد الاجتماعـي والتضامـني، العاملـة ضمـن الاقتصـادات الرسـمية وغـير الرسـمية عـلى حـد سـواء.

٥٩ . ونلـتزم بالاعـتراف بمـا يقدمـه الفقـراء العاملـون في الاقتصـاد غـير الرسـمي مـن مسـاهمات في اقتصـادات المـدن، وعـلى الأخـص منهـم النسـاء، بمـن فيهـن العامـلات بـدون أجـر والخادمـات والعامـلات المهاجـرات، مـع مراعـاة الظـروف الوطنيـة. وينبغـي تعزيـز أسـباب معيشـتهم وتحسـين ظـروف عملهـم وتأمـين دخلهـم وتوفـير الحمايـة

القانونية والاجتماعية لهم، ومساعدتهم على اكتساب المهارات واقتناء الأصول، وتقديم غير ذلك من خدمات الدعم لهم، وإسماع أصواتهم وتحسين تمثيلهم. وسيتم العمل على الانتقال التدريجي للعمال والوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك عن طريق اعتماد نهج متوازن يجمع بين الحوافز وتدابير الامتثال، مع تيسير المحافظة على أسباب المعيشة الحالية وتحسينها في نفس الوقت. وسنأخذ في الاعتبار الظروف والتشريعات والسياسات والممارسات والأولويات الوطنية المحددة في معرض الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

٦٠ . ونلتزم بمؤازرة ودعم الاقتصادات الحضرية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع التنويع والتطوير التكنولوجي والبحوث والابتكار، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث.

٦١ . ونلتزم بتسخير العائد الديمغرافي الحضري، حسب الاقتضاء، وإتاحة فرص التعليم للشباب، وتنمية المهارات والعمل، من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الرخاء المشترك في المدن والمستوطنات البشرية. وتُشكل الفتيات والفتيان والشابات والشبان القوى الفاعلة الرئيسية للتغيير اللازم للوصول إلى مستقبل أفضل، وعند تمكينهم ستكون لديهم إمكانات كبيرة للدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم. وستكون كفالة المزيد من الفرص المحسنَّة لمشاركتهم مشاركة مجدية عنصراً أساسياً من عناصر تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٦٢ . ونلتزم بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمكانية لشيخوخة السكان عند الاقتضاء، واستخدام عنصر الشيخوخة كوسيلة لإيجاد فرص عمل جديدة لائقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، مع تحسين نوعية حياة سكان المدن في الوقت نفسه.

التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

٦٣ . إننا ندرك أن المدن والمستوطنات البشرية تواجه تهديدات غير مسبوقة بسبب أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفقدان التنوع البيولوجي، والضغط على النظم الإيكولوجية، والتلوث، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وتغير المناخ والمخاطر المرتبطة به، مما يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الاتجاهات الديمغرافية للمدن ودورها المحوري في الاقتصاد العالمي وفي جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف له وفي استخدام الموارد والنظم الإيكولوجية، فإن أسلوب تخطيطها وتمويلها وتنميتها وبنائها وحوكمتها وإدارتها له أثر مباشر على الاستدامة والقدرة على التكيف إلى مدى يتجاوز حدود المدن.

٦٤ . وندرك أيضاً أن المراكز الحضرية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، كثيراً ما تنطوي على خصائص تجعلها هي وسكانها معرضين بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وغيره من الأخطار الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك الزلازل والنوازل الجوية والفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف، بما فيها عواصف الغبار والعواصف الرملية، وموجات الحر وشح الماء والجفاف وتلوث الماء والهواء والأمراض المنقولة وارتفاع مستوى سطح البحر، التي تؤثر في مناطق شتى، منها بصفة خاصة المناطق الساحلية ومَصابّ الأنهار والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٥ . ونحن نلتزم بتسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المدن والمستوطنات البشرية بطريقة تحمي وتحسن النظم الإيكولوجية والخدمات البيئية الحضرية، وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن تلوث الهواء، وتساعد على الحد من أخطار الكوارث وإدارتها، عن طريق دعم وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتقييمات الدورية لمخاطر الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك وضع معايير لمستويات الخطر، مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الوقت نفسه، وحماية رفاه جميع الناس ونوعية حياتهم من خلال التخطيط الحضري والإقليمي السليم بيئياً، وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الضرورية.

٦٦ . ونلتزم باعتماد نهج المدن الذكية الذي يستغل ما تتيحه الرقمنة ومصادر الطاقة النظيفة والتكنولوجيا من فرص، فضلاً عن تكنولوجيا النقل المبتكرة، مما يتيح للسكان مزيدا من الخيارات المراعية للبيئة، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن المدن من تحسين تقديم خدماتها.

٦٧ . ونلتزم بتشجيع إنشاء وصيانة شبكات مُحكمة الترابط وجيدة التوزيع من المساحات العامة المفتوحة والمتعددة الأغراض والآمنة والمتاحة للجميع والمنطوية على التسهيلات والخضراء والمتسمة بالجودة، وبتحسين قدرة المدن على مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات وأخطار الجفاف وموجات الحرارة، وبتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والصحة البدنية والعقلية، ونوعية الهواء في البيوت والهواء المحيط، وبخفض الضوضاء وتشجيع إقامة مدن جذابة وصالحة للسكن، ومستوطنات بشرية ومشاهد طبيعية حضرية، وإعطاء الأولوية لحفظ الأنواع المستوطنة.

٦٨ . ونلتزم بإيلاء اهتمام خاص للمناطق الحضرية التي تقع عند مَصابِّ الأنهار، والمناطق الساحلية وغيرها من المناطق الحساسة بيئياً، مع إبراز أهميتها بوصفها مصادر لموارد هامة ضمن النظم الإيكولوجية لأغراض النقل والأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي وخدمات النظم الإيكولوجية والقدرة على التكيف. ونلتزم بإدماج التدابير المناسبة في التخطيط الحضري والإقليمي المستدام والتنمية المستدامة.

٦٩ . ونلتزم بصون وتعزيز الوظيفة الإيكولوجية والاجتماعية للأراضي، بما فيها المناطق الساحلية، التي تدعم المدن والمستوطنات البشرية، وتشجيع الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية من أجل كفالة اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، بحيث لا يتم تجاوز قدرة النظم الإيكولوجية على التجدد. ونلتزم أيضاً بتشجيع الاستخدام المستدام للأراضي، والجمع بين التوسع الحضري ومستويات الكثافة المناسبة وتقليص الهياكل، من أجل منع التمدد الحضري العشوائي واحتوائه، فضلاً عن منع الاستخدام والتغيير غير الضروريين للأراضي وفقدان الأراضي المنتجة والنظم الإيكولوجية الهشة والمهمة.

٧٠ . ونلتزم بدعم توفير السلع والخدمات الأساسية محلياً، والاستفادة من قرب الموارد، مع التسليم بأن الاعتماد الشديد على المصادر البعيدة للطاقة والمياه والأغذية والمواد يمكن أن يطرح تحديات فيما يتعلق بالاستدامة، بما في ذلك التعرُّض لكل ما يعطل خدمات الإمداد، وأن الإمداد المحلي يمكنه أن يسهل إتاحة الموارد للسكان.

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

٧١ . ونلـتزم بتعزيـز الإدارة المسـتدامة للمـوارد، بمـا في ذلـك الأراضي والميـاه (المحيطـات والبحـار والميـاه العذبـة)، والطاقـة والمـواد والغابـات والأغذيـة، مـع إيـلاء اهتمـام خـاص لـلإدارة السـليمة بيئيـاً والتقليـل إلى أدنى حـد مـن جميـع أشـكال النفايـات والمـواد الكيميائيـة الخطـرة، بمـا في ذلـك ملوثـات الهـواء وملوثـات المنـاخ قصـيرة الأجـل وغـازات الاحتبـاس الحـراري والضوضـاء، وذلـك بطريقـة تراعـي الروابـط بـين الريـف والحـضر، والسلاسـل الوظيفيـة للإمـداد وإضفـاء القيمـة، مـن حيـث أثرهـا البيـئي واسـتدامتها، وكذلـك الإدارة الـتي تسـعى إلى الانتقـال إلى اقتصـاد دائـري، مـع العمـل في الوقـت نفسـه عـلى تيسـير حفـظ النظـم الإيكولوجيـة وتجددهـا وإصلاحهـا ومرونتهـا في مواجهـة التحديـات الجديـدة والناشـئة.

٧٢ . ونحـن ملتزمـون بعمليـات التخطيـط الحـضري والإقليمـي الطويلـة الأجـل وممارسـات التنميـة المكانيـة الـتي تدمـج التخطيـط والإدارة المتكاملـين للمـوارد المائيـة، بالنظـر إلى السلسـلة الحضريـة الريفيـة، عـلى الصعيديـن المحـلي والإقليمـي، وتتضمـن مشـاركة أصحـاب المصلحـة المعنيـين والمجتمعـات المحليـة.

٧٣ . ونلـتزم بتشـجيع الحفـظ والاسـتخدام المسـتدام للميـاه، عـن طريـق إصلاح المـوارد المائيـة في المناطـق الحضرية وشـبه الحضريـة والمناطـق الريفيـة، مـع التقليـل مـن الميـاه المسـتعملة ومعالجتهـا، والتقليـل مـن فقـدان الميـاه، وزيـادة تخزينهـا واسـتبقائها واسـتعادتها، مـع أخـذ دورة المـاء في الاعتبـار.

٧٤ . ونلـتزم بتشـجيع الإدارة السـليمة بيئيـاً للنفايـات، والتقليـل بدرجـة كبـيرة مـن إنتـاج النفايـات، عـن طريـق الحـد منهـا وإعـادة اسـتخدامها وإعـادة تدويرهـا، والتقليـل إلى أدنى حـد ممكـن مـن مدافـن القمامـة، وتحويـل النفايـات إلى طاقـة عندمـا لا يمكـن إعـادة تدويرهـا أو عندمـا يحقـق هـذا الخيـار أفضـل النتائـج البيئيـة. ونلـتزم كذلـك بخفـض التلـوث البحـري عـن طريـق تحسـين إدارة النفايـات ومياه الفضـلات في المناطـق السـاحلية.

٧٥ . ونلـتزم بتشـجيع الحكومـات الوطنيـة ودون الوطنيـة والمحليـة، حسـب الاقتضـاء، عـلى تطويـر مصـادر الطاقـة المسـتدامة والمتجـددة والميسـورة التكلفـة، وإقامـة المبـاني واسـتخدام أسـاليب البنـاء ذات الكفـاءة في اسـتخدام الطاقـة، وبتشـجيع حفـظ الطاقـة والكفـاءة في اسـتخدامها، وهمـا عنـصران أساسـيان للتمكـين مـن تقليـص انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري والكربـون الأسـود، وكفالـة اعتمـاد أنمـاط الاسـتهلاك والإنتـاج المسـتدامة، والمسـاعدة عـلى إيجـاد فـرص العمـل اللائـق، وتحسـين الصحـة العامـة، والتقليـل مـن تكاليـف إمـدادات الطاقـة.

٧٦ . ونلـتزم بالاسـتخدام المسـتدام للمـوارد الطبيعيـة والتركيـز عـلى الكفـاءة في اسـتخدام المـوارد لاسـتخراج المـواد الخـام ومـواد البنـاء مثـل الخرسـانة والفلـزات والأخشـاب والمعـادن والأراضي. ونلـتزم بإنشـاء مرافـق مأمونـة لاسـتعادة المـواد وإعـادة تدويرهـا، وبتشـجيع إقامـة المبـاني المسـتدامة والقـادرة عـلى التكيـف، وإعطـاء الأولويـة لاسـتخدام المـواد المحليـة وغـير السـامة والمعـاد تدويرهـا والدهانـات والطـلاءات الخاليـة مـن الرصـاص المضـاف.

٧٧ . ونلـتزم بتعزيـز قـدرة المـدن والمسـتوطنات البشريـة عـلى الصمـود، بمـا في ذلـك مـن خـلال تطويـر الهيـاكل الأساسـية ذات الجـودة والتخطيـط المـكاني، وذلـك باعتمـاد وتنفيـذ سياسـات وخطـط متكاملـة ومراعيـة للاعتبـارات العمريـة والجنسـانية ونُهـج قائمـة عـلى النظـام الإيكولوجـي تمشـياً مـع إطـار سـنداي للحـد مـن مخاطـر الكـوارث للفـترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ومـن خـلال تعميـم إجـراءات خفـض وإدارة مخاطـر الكـوارث، الـتي تتسـم بالشـمول وتسـتند إلى

البيانـات، عـلى جميـع المسـتويات للحـد مـن أوجـه الضعـف والمخاطـر، ولا سـيما في المناطـق المعرضـة للخطـر بالمسـتوطنات الرسـمية وغـير الرسـمية، بمـا في ذلـك الأحيـاء الفقـيرة، ولتمكـين الأسر المعيشـية والمجتمعـات المحليـة والمؤسسـات والدوائـر مـن الاسـتعداد لآثـار المخاطـر والاسـتجابة لهـا والتكيـف معهـا والتعـافي السريـع منهـا، بمـا في ذلـك الصدمـات أو الضغـوط الكامنـة. وسـنعمل عـلى تعزيـز تطويـر هيـاكل أساسـية تتسـم بالمرونـة والكفـاءة عـلى صعيـد المـوارد وتحـدُّ مـن المخاطـر وآثـار الكـوارث، بمـا في ذلـك إصـلاح وتحسـين الأحيـاء الفقـيرة والمسـتوطنات غـير النظاميـة. وسـنقوم أيضـاً، بالتنسـيق مـع السـلطات المحليـة وأصحـاب المصلحـة، بالتشـجيع عـلى اتخـاذ التدابـير اللازمـة لتعزيـز وتحديـث جميـع المسـاكن المحفوفـة بالمخاطـر، بمـا في ذلـك في الأحيـاء الفقـيرة والمسـتوطنات غـير النظاميـة، لجعلهـا قـادرة عـلى الصمـود في مواجهـة الكـوارث.

٧٨ . ونلـتزم بدعـم الانتقـال مـن مرحلـة رد الفعـل إلى مرحلـة اعتمـاد نُهـج أكـثر اسـتباقية، نهـج تسـتند إلى المخاطـر وتشـمل جميـع الأخطـار وشرائـح المجتمـع كافـة، مثـل زيـادة الوعـي العـام بالمخاطـر وتشـجيع الاسـتثمارات المتوقعـة لمنـع المخاطـر وبنـاء القـدرة عـلى التكيـف، وفي الوقـت نفسـه كفالـة الاسـتجابة المحليـة الفعالـة والحسـنة التوقيـت لتلبيـة الاحتياجـات الملحّـة للسـكان المتضرريـن مـن الكـوارث الطبيعيـة والكـوارث الناجمـة عـن النشـاط البـشري والنزاعـات. وينبغـي أن يشـمل ذلـك إدمـاج مبـادئ "إعـادة البنـاء بشـكل أفضـل" في عمليـة الإنعـاش بعـد الكـوارث لكفالـة إدراج القـدرة عـلى التكيـف في عمليـة التخطيـط المسـتقبلي والتدابـير البيئيـة والمكانيـة، والـدروس المسـتفادة مـن الكـوارث السـابقة فضـلاً عـن التوعيـة بالمخاطـر الجديـدة.

٧٩ . ونلـتزم بتشـجيع الإجـراءات المتعلقـة بالمنـاخ عـلى كل مـن الصعيـد الـدولي والوطـني ودون الوطـني والمحـلي، بمـا في ذلـك التكيـف مـع تغـير المنـاخ والتخفيـف مـن آثـاره، وبدعـم جهـود المـدن والمسـتوطنات البشريـة، وسـكانها وجميـع أصحـاب المصلحـة المحليـين بوصفهـم جهـات منفـذة مهمـة. ونلـتزم كذلـك بدعـم بنـاء القـدرة عـلى التحمُّـل والحـد مـن انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري مـن جميـع القطاعـات ذات الصلـة. وينبغـي أن تكـون هـذه التدابـير متسـقة مـع أهـداف اتفـاق باريـس المعتمـدة بموجـب اتفاقيـة الأمـم المتحـدة الإطاريـة بشـأن تغـير المنـاخ، بمـا في ذلـك الإبقـاء عـلى ارتفـاع متوسـط درجـة الحـرارة العالميـة دون درجتـين مئويتـين فـوق مسـتويات مـا قبـل الثـورة الصناعيـة، ومواصلـة الجهـود مـن أجـل وقـف ارتفـاع درجـة الحـرارة عنـد ١٫٥ درجـة مئويـة فـوق مسـتويات مـا قبـل الثـورة الصناعيـة.

٨٠ . ونلـتزم بدعـم عمليـة تخطيـط التكيـف عـلى المـدى المتوسـط إلى البعيـد، ودعـم إجـراء تقييمـات عـلى مسـتوى المـدن لتحديـد قابليتهـا للتأثـر بتغـير المنـاخ والتـضرر مـن آثـاره، وإثـراء خطـط التكيـف والسياسـات والبرامـج والإجـراءات الـتي تكسـب سـكان المناطـق الحضريـة القـدرة عـلى الصمـود، بوسـائل منهـا اسـتخدام التكيـف القائـم عـلى النظـام الإيكولوجـي.

التنفيذ الفعال

٨١ . نحـن نـدرك أن إنجـاز الالتزامـات التحوليـة المحـددة في الخطـة الحضريـة الجديـدة سـوف يتطلـب أطـراً سياسـاتية تمكينيـة عـلى كل مـن الصعيـد الوطـني ودون الوطـني والمحـلي، تُسـتكمل عـن طريـق التخطيـط التشـاركي وإدارة التنميـة

المكانية الحضرية، والوسائل الفعالة للتنفيذ، ويُعزز ذلك من خلال التعاون الدولي فضلاً عن الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات والسياسات والبرامج فيما بين الحكومات على جميع المستويات.

٨٢ . وندعو المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، إلى تعزيز تنسيق استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية في المناطق الحضرية والريفية من أجل تطبيق نهج متكامل للتوسع الحضري المستدام، وتعميم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٨٣ . وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق في مجال التنمية الحضرية المستدامة، في إطار التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، والتنفيذ والإبلاغ، وفق ما أكدت عليه الفقرة ٨٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٤ . ونحث بقوة الدول على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومن شأنها أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

٨٥ .إننا نقر المبادئ والاستراتيجيات الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتيسير حصول الجميع على الخدمات الأساسية، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في قراريه ٢١/٣ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧[١٥] و ٢٢/٨ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩[١٦].

٨٦ . وسنرسخ التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ضمن إطار سياسات حضرية تشاركية شاملة وقابلة للتنفيذ، حسب الاقتضاء، من أجل تعميم تطوير الأراضي والتنمية الحضرية المستدامة كجزء من الاستراتيجيات والخطط الإنمائية المتكاملة التي تحظى بالدعم، حسب الاقتضاء، من جانب المؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأطر التنظيمية، مع كفالة أن تكون مرتبطة بشكل ملائم بآليات مالية تتسم بالشفافية والمساءلة.

٨٧ . وسنشجع المزيد من التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك من خلال آليات تشاور متعددة المستويات ومن خلال التحديد الواضح للاختصاصات والأدوات والموارد ذات الصلة لكل مستوى من مستويات الحكومة.

[١٥] انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A / ٦٢/٨)، المرفق ١.
[١٦] المرجع نفسه، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٨ (A / ٦٤/٨)، المرفق ١٥.

٨٨ . وسنكفل الاتساق بين أهداف وتدابير السياسات القطاعية بما يشمل جملة أمور منها التنمية الريفية، واستغلال الأراضي، والأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتوفير الخدمات العامة، والمياه والصرف الصحي والصحة والبيئة والطاقة، والسكن وسياسات التنقل، على مختلف مستويات ونطاقات الإدارة السياسية، عبر الحدود الإدارية والنظر في المجالات الوظيفية الملائمة، من أجل تعزيز النُهُج المتكاملة للتوسع الحضري وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي.

٨٩ . وسنتخذ تدابير لإنشاء أطر قانونية وسياساتية، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز، من أجل تعزيز قدرة الحكومات على التنفيذ الفعال للسياسات الحضرية الوطنية، حسب الاقتضاء، ودعمها بوصفها جهات مقررة للسياسات ومتخذِة للقرارات، بما يضمن، حسب الاقتضاء، اللامركزية المالية والسياسية والإدارية التي تقوم على مبدأ تفريع السلطة.

٩٠ . وسندعم، تمشياً مع التشريعات الوطنية للبلدان، تعزيز قدرة الحكومات دون الوطنية والمحلية على تنفيذ الحوكمة المحلية والحضرية الفعالة والمتعددة المستويات، عبر الحدود الإدارية، واستناداً إلى الأراضي الوظيفية، بما يضمن مشاركة الحكومات دون الوطنية والمحلية في صنع القرار، مع العمل على تزويدها بالصلاحيات والموارد اللازمة لإدارة الشواغل البالغة الأهمية على كل من الصعيد الحضري والمتروبولي والإقليمي. وسنعزز الحوكمة الحضرية الشاملة التي تشمل أطراً قانونية وآليات تمويل موثوقة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للديون، حسب الاقتضاء. وسنتخذ تدابير ترمي إلى تعزيز المشاركة الكاملة والفعَّالة للمرأة والحقوق المتساوية في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في الحكومات المحلية.

٩١ . وسندعم الحكومات المحلية في تحديد هياكلها الإدارية والتنظيمية الخاصة بها، بما يتماشى مع التشريعات والسياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل التكيف مع الاحتياجات المحلية. وسنشجع الأطر التنظيمية الملائمة ونقدم الدعم للحكومات المحلية بالشراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تطوير وإدارة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وكفالة صون المصلحة العامة والتحديد الواضح للأهداف والمسؤوليات وآليات المساءلة.

٩٢ . وسنشجع اعتماد نُهُج تشاركية مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية في جميع مراحل السياسات العامة وعمليات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من التصور إلى عمليات التصميم والميزنة والتنفيذ والتقييم والاستعراض، المتجذرة في أشكال جديدة لشراكات مباشرة بين الحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال آليات ومنابر دائمة ذات قاعدة عريضة وموارد جيدة للتعاون والتشاور مفتوحة أمام الجميع، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحلول البيانات الميسرة.

تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

٩٣ . نحن نعترف بمبادئ واستراتيجيات التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، التي وافق عليها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره ٦/٢٥ المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥[١٧].

[١٧] المرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/٦٢/٨)، المرفق الأول.

٩٤ . وسننفذ تخطيطاً متكاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل والنتائج المرجوة الطويلة الأجل للاقتصاد التنافسي، وارتفاع مستوى نوعية الحياة والبيئة المستدامة. وسنسعى أيضاً إلى إضفاء طابع من المرونة على خططنا من أجل التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة على مر الزمن. وسننفذ ونقيِّم بشكل منهجي هذه الخطط، مع بذل الجهود للاستفادة من الابتكارات في مجال التكنولوجيا وتهيئة بيئة معيشية أفضل.

٩٥ .وسندعم تنفيذ سياسات عامة وخطط تنموية للأراضي تكون متكاملة ومتعددة المراكز ومتوازنة، مع تشجيع التعاون والدعم المتبادل بين المدن والمستوطنات البشرية المختلفة الأحجام، وتعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة والمتوسطة في تحسين نظم الأمن الغذائي والتغذية، وتيسير الحصول على سكن مستدام وميسور التكلفة وملائم ومرن وآمن، وهياكل أساسية وخدمات، وتيسير الروابط التجارية الفعَّالة عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ وضمان ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. وسندعم أيضاً الزراعة والفلاحة في المناطق الحضرية، فضلاً عن أنماط الاستهلاك والإنتاج المحلية المستدامة التي تتسم بالمسؤولية والتفاعلات الاجتماعية، عن طريق شبكات من الأسواق المحلية وشبكات تجارية مواتية ويسهل الوصول إليها بوصفها خياراً للمساهمة في الاستدامة والأمن الغذائي.

٩٦ . وسنشجع تنفيذ التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المستدام، بما في ذلك الخطط المتعلقة بالمناطق حول المدن والمدن الكبرى، بهدف تشجيع التآزر والتفاعلات فيما بين المناطق الحضرية بجميع أحجامها والمناطق الحضرية والريفية المحيطة بها، بما في ذلك المناطق العابرة للحدود، وسندعم تطوير مشاريع الهياكل الأساسية المستدامة للأراضي بما يحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز النمو العادل للمناطق عبر السلسلة الحضرية الريفية. وفي هذا الصدد، سنعزز الشراكات الحضرية الريفية وآليات التعاون بين البلديات القائمة على المناطق الوظيفية والمناطق الحضرية بوصفها أدوات فعَّالة لأداء المهام الإدارية الحضرية والبلدية، وتقديم الخدمات العامة وتعزيز التنمية المحلية والإقليمية على السواء.

٩٧ . وسنعزز الامتدادات الحضرية المخططة وإعادة توزيع الأراضي الحضرية لأغراض البناء، مع إعطاء الأولوية لتجديد وترميم وتحديث المناطق الحضرية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحسين أحوال الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، وتوفير المباني العالية الجودة والأماكن العامة، وتعزيز النهج المتكاملة والتشاركية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة والسكان المعنيين، مع تجنب العزل المكاني والاجتماعي والاقتصادي وتجديد المناطق الحضرية، والحفاظ على التراث الثقافي ومنع واحتواء التمدد الحضري العشوائي.

٩٨ . وسنعزز التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي المتكامل، بما في ذلك الامتدادات الحضرية المخططة على أساس مبادئ الإنصاف والكفاءة والاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية، والترتيب، وتعددية المراكز، والكثافة والاتصال الملائمان، والاستخدام المتعدد للمساحات، فضلاً عن الأغراض الاجتماعية والاقتصادية المختلطة في المناطق السكنية، بغية منع التمدد الحضري العشوائي، والحد من التحديات والاحتياجات على صعيد التنقل وتكاليف تقديم الخدمات للفرد الواحد، والاستفادة من الكثافة واقتصادات الحجم والتجمع، حسب الاقتضاء.

© مونتريال، كندا – سونفكران دنغ

٩٩ . وسندعم تنفيذ استراتيجيات التخطيط الحضري، حسب الاقتضاء، التي تيسر التمازج الاجتماعي من خلال توفير خيارات الإسكان الميسور التكلفة مع الحصول على الخدمات الأساسية ذات الجودة والفضاءات العامة للجميع، وتعزيز السلامة والأمن، مع دعم التفاعل الاجتماعي وبين الأجيال وتقدير التنوع. وسنتخذ خطوات ترمي إلى إدراج التدريب والدعم الملائمين للمهنيين القائمين على تقديم الخدمات وللمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من العنف الحضري.

١٠٠ . وسندعم توفير شبكات جيدة التصميم من الطرق والأماكن العامة الأخرى التي تتسم بالأمان وتكون ميسرة وخضراء ومريحة للإنسان وذات جودة ومتاحة للجميع وخالية من الجريمة والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وذلك على النطاق البشري، والتدابير التي تسمح بأفضل استخدام تجاري ممكن للأراضي على مستوى الشارع، وتعزيز الأسواق المحلية الرسمية وغير الرسمية والتجارة والمبادرات المجتمعية غير الربحية أيضاً، وجمع الناس في الأماكن العامة، وتعزيز رياضة المشي وركوب الدراجات الهوائية بهدف تحسين الصحة والرفاه.

١٠١ .وسنقوم بإدماج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في عمليات التخطيط والتنمية الحضرية وعمليات تخطيط وتطوير الأراضي المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية، بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتصاميم المساحات والمباني والإنشاءات المستندة إلى القدرة على الصمود والفعالة في مقاومة عوامل المناخ، والخدمات والهياكل الأساسية، والحلول القائمة على الطبيعة. وسنعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات، وبناء قدرات السلطات المحلية على وضع وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، مثل عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بمواقع المرافق العامة الحالية والمستقبلية، ووضع إجراءات ملائمة للطوارئ والإجلاء.

١٠٢ . وسنسعى إلى تحسين القدرة على التخطيط والتصميم الحضريين وتوفير التدريب للمخططين الحضريين على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي.

١٠٣ . وسندمج تدابير شاملة للسلامة الحضرية ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وستشرك هذه التدابير، عند الاقتضاء، المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة في وضع الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية، بما في ذلك مراعاة الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، فضلاً عن الضعف والعوامل الثقافية في وضع سياسات عامة تتعلق بالأمن العام ومنع الجريمة والعنف، بما في ذلك عن طريق منع ومكافحة وصم جماعات معينة على أنها تشكل بطبيعتها المزيد من التهديدات الأمنية.

١٠٤ . وسنعمل على تعزيز الامتثال للمتطلبات القانونية من خلال أطر إدارة قوية وشاملة ومؤسسات مسؤولة تعالج مسائل تسجيل الأراضي والحوكمة، وتطبيق إدارة واستغلال شفافين ومستدامين للأراضي، وتسجيل الملكية ونظم مالية سليمة. وسندعم الحكومات المحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، من خلال طائفة من الآليات، عند تطوير واستخدام معلومات قوائم جرد الأراضي الأساسية، مثل الوثائق المساحية، والتقييم وخرائط المخاطر، وسجلات أسعار الأراضي والمساكن، بهدف توليد بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة - مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة،

والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياق الوطني اللازمة لتقييم التغيرات في قيم الأراضي، مع ضمان عدم استخدام هذه البيانات في سياسات تمييزية فيما يتعلق باستغلال الأراضي.

١٠٥ . وسنعزز الإعمال التدريجي للحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب. وسنعمل على وضع وتنفيذ سياسات إسكان على جميع المستويات، وإدماج التخطيط التشاركي، وتطبيق مبدأ التبعية، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان الاتساق بين استراتيجيات التنمية الوطنية ودون الوطنية والمحلية وسياسات الأراضي وتوفير المساكن.

١٠٦ . وسنعمل على تعزيز سياسات الإسكان على أساس مبادئ الشمول الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة. وسندعم الاستخدام الفعَّال للموارد العامة من أجل إسكان ميسور التكلفة ومستدام، بما في ذلك الأراضي في مناطق المدن المركزية والموحدة مع هياكل أساسية ملائمة، ونشجع التنمية المختلطة الدخل لتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعيين.

١٠٧ . وسنشجع على وضع سياسات وأدوات وآليات ونماذج تمويل تعزز الوصول إلى طائفة واسعة من خيارات السكن المستدامة والميسورة الكلفة، بما في ذلك الإيجار وخيارات الحيازة الأخرى، فضلاً عن حلول تعاونية مثل المشاركة في السكن واتحادات الأراضي المجتمعية وغيرها من أشكال الحيازة الجماعية التي تعالج الاحتياجات المتغيرة للأشخاص والمجتمعات المحلية، من أجل تحسين توفير السكن (لا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض) ومنع الفصل والإخلاء والتشريد التعسفيين، وإعادة تخصيص مساكن بطريقة ملائمة ولائقة. ويشمل ذلك تقديم الدعم لمخططات الإسكان الإضافي والبناء الذاتي، مع إيلاء اهتمام خاص لبرامج رفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١٠٨ . وسندعم وضع سياسات الإسكان التي تعزز نُهج السكن المحلية المتكاملة من خلال معالجة الصلات القوية بين التعليم والعمل والسكن والصحة، ومنع الإقصاء والعزل. وعلاوةً على ذلك، فإننا نلتزم بمكافحة التشرد وكذلك بمكافحة ومنع تجريم المتشرد من خلال تكريس سياسات واستراتيجيات إدماج نشط موجهة، مثل البرامج المستدامة والشاملة التي تعطي الأولوية للإسكان.

١٠٩ . وسننظر في زيادة تخصيص موارد مالية وبشرية، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية ومنع تشكلها، قدر الإمكان، ضمن استراتيجيات تتجاوز التحسينات المادية والبيئية للتأكد من أن الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية مدرجة ضمن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمدن. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشمل، حسب الاقتضاء، تيسير الحصول على السكن المستدام والمناسب والآمن والميسور التكلفة، والخدمات الأساسية والاجتماعية، والأماكن العامة الآمنة الشاملة الميسرة والخضراء وذات الجودة؛ كما ينبغي أن تعزز أمن الحيازة وتنظيمها، فضلاً عن تدابير لمنع نشوب النزاعات والوساطة.

١١٠ . وسندعم الجهود الرامية إلى تحديد وتعزيز نظم رصد شاملة وشفافة للحد من نسبة الناس الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الجهود السابقة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية.

١١١ . وسنشجع وضع لوائح ملائمة وقابلة للتنفيذ في قطاع الإسكان، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، قوانين بناء مرنة، ومعايير، وتراخيص تطوير، وقوانين ومراسيم لاستغلال الأراضي، ولوائح تخطيط، ومكافحة ومنع المضاربة والنزوح والتشرد وعمليات الإخلاء القسري التعسفية، وضمان الاستدامة والجودة ويسر التكلفة والصحة والسلامة والتزويد بالتسهيلات والكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، والقدرة على الصمود. وسنعزز أيضاً التحليل التفاضلي للعرض والطلب على الإسكان استناداً إلى بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومصنفة على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية المحددة.

١١٢ . وسنعمل على تعزيز تنفيذ برامج التنمية الحضرية المستدامة مع وضع الإسكان واحتياجات الإنسان في صميم الاستراتيجية، حيث تُعطى الأولوية لمخططات الإسكان الجيدة الموقع والجيدة التوزيع بهدف تفادي نشوء سكن جماعي طرفي منعزل بعيد عن النظم الحضرية، بصرف النظر عن الشريحة الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئ من أجلها، وتوفير حلول للاحتياجات السكنية للفئات المنخفضة الدخل.

١١٣ . وسنتخذ تدابير لتحسين السلامة على الطرق وإدماجها في التنقل المستدام وتخطيط وتصميم الهياكل الأساسية للنقل. وإلى جانب مبادرات التوعية، سنعمل على تعزيز نهج النظام الآمن المطلوب بمقتضى عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات جميع النساء والفتيات، وكذلك الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة. وسنعمل على اعتماد وتنفيذ وإنفاذ سياسات وتدابير ترمي إلى توفير حماية فعالة وتعزيز سلامة المشاة والتنقل بالدراجات، بغية التوصل إلى نتائج صحية أوسع نطاقاً، ولا سيما الوقاية من الإصابات والأمراض غير المعدية، وسنعمل على وضع وتنفيذ تشريعات وسياسات شاملة بشأن سلامة الدراجات النارية، بالنظر إلى النسبة العالية والمتزايدة وغير المتناسبة من الوفيات والإصابات الناتجة عن الدراجات النارية على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وسنعمل على جعل الرحلة إلى المدرسة آمنة وصحية لكل طفل على سبيل الأولوية.

١١٤ . وسنعمل على تعزيز حصول الجميع على نظم تنقل حضري ونظم نقل بري وبحري آمنة ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وميسورة الكلفة ويسهل الحصول عليها ومستدامة، مما يسمح بالمشاركة المجدية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والمستوطنات البشرية، من خلال دمج خطط النقل والتنقل في الخطط الشاملة للمناطق الحضرية والأراضي وتعزيز طائفة واسعة من خيارات التنقل والنقل، ولا سيما عن طريق دعم:

(أ) زيادة كبيرة في هياكل النقل العام الأساسية التي يسهل الوصول إليها والآمنة والفعالة والميسورة التكلفة والمستدامة، فضلاً عن الخيارات التي لا تنطوي على استخدام السيارات مثل المشي وركوب الدراجات الهوائية، وإعطائها أولوية على النقل الخاص باستخدام السيارات؛

(ب) "التنمية الموجهة نحو العبور" التي تتسم بالإنصاف وتقلل إلى أدنى حد ممكن من التشريد، ولا سيما تشريد الفقراء، وتتميز بالإسكان الميسور التكلفة والدخل المختلط ومزيج من الوظائف والخدمات؛

(ج) تخطيط أفضل ومنسق للنقل واستغلال الأراضي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض احتياجات السفر والنقل وتعزيز الترابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك

الطرق المائية، والتخطيط للنقل والتنقل، ولا سيما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية؛

(د) تخطيط الشحن الحضري ومفاهيم اللوجستيات التي تمكِّن من الحصول على المنتجات والخدمات بطريقة تتسم بالكفاءة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها على البيئة وعلى قابلية المدينة للعيش، وتعظيم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

١١٥ . وسنتخذ تدابير لتطوير آليات وأطر مشتركة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل تقييم الفوائد الأوسع نطاقاً لنظم النقل الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك الآثار على البيئة والاقتصاد والتماسك الاجتماعي، ونوعية الحياة، والتزويد بالتسهيلات، والسلامة على الطرق، والصحة العامة، والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، من بين جملة أمور أخرى.

١١٦ . وسندعم وضع هذه الآليات والأطر، استناداً إلى سياسات النقل والتنقل الحضريين الوطنية المستدامة، من أجل كفالة عملية شراء مستدامة ومفتوحة وشفافة وتنظيم خدمات النقل والتنقل في المناطق الحضرية والمتروبولية، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة التي تمكن من تقاسم خدمات التنقل. وسندعم تطوير علاقات واضحة وشفافة وخاضعة للمساءلة وتعاقدية بين الحكومات المحلية ومقدمي خدمات النقل والتنقل، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة البيانات، الأمر الذي يزيد من حماية المصلحة العامة والخصوصية الفردية ويحدد الالتزامات المتبادلة.

١١٧ . وسندعم تحسين التنسيق بين إدارات النقل والتخطيط الحضري وتخطيط الأراضي في ظل تفاهم متبادل لأطر التخطيط والسياسات العامة، على كل من الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، بوسائل منها خطط النقل والتنقل المستدامة في المناطق الحضرية والمتروبولية. وسندعم مسعى الحكومات دون الوطنية والمحلية إلى اكتساب المعارف والقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط وإنجازها على أرض الواقع.

١١٨ . وسنشجع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية على وضع وتوسيع نطاق أدوات التمويل، وتمكينها من تحسين نظم وهياكل النقل والتنقل الأساسية فيها، مثل نظم النقل الجماعي السريع، ونظم النقل المتكاملة، وشبكات السكك الحديدية وشبكات النقل الجوي وهياكل أساسية كافية وآمنة وملائمة للمشاة ومستخدمي الدراجات الهوائية والابتكارات القائمة على التكنولوجيا في نظم النقل والمرور العابر من أجل الحد من الاكتظاظ والتلوث مع تعزيز الكفاءة والقدرة على الاتصال وتيسير الوصول والصحة ونوعية الحياة.

١١٩ . وسنشجع على توفير استثمارات كافية في هياكل أساسية مستدامة وميسرة ووقائية ونظم تقديم الخدمات في مجال المياه والإصحاح البيئي والنظافة الصحية وشبكات الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والصرف بالمناطق الحضرية، وخفض تلوث الهواء وإدارة مياه العواصف، من أجل تعزيز السلامة في حالات الكوارث المتصلة بالمياه، وتحسين الصحة، وضمان الوصول الشامل والمنصف لمياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة للجميع، وكذلك تيسير الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع، وإنهاء التغوط في الخلاء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات وسلامة النساء والفتيات والفئات الضعيفة.

مکسیکو سیٹی، مکسیکو

وسنسعى إلى ضمان قدرة هذه الهياكل الأساسية على الصمود في وجه عوامل المناخ، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من خطط تنمية الأراضي والتنمية الحضرية المتكاملة، بما في ذلك السكن والتنقل، من بين أمور أخرى، وكفالة تنفيذها بطريقة تشاركية مع النظر في اعتماد حلول ابتكارية ناجعة من حيث استخدام الموارد ويسهل الوصول إليها ومحددة السياق ومراعية للاعتبارات الثقافية.

١٢٠ . - وسنعمل على تزويد مرافق المياه والصرف الصحي العامة بالقدرة على تنفيذ نظم إدارة مياه مستدامة، بما في ذلك الصيانة المستدامة لخدمات الهياكل الأساسية الحضرية، من خلال تنمية القدرات، بهدف القضاء تدريجياً على أوجه عدم المساواة وإتاحة مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة والمنصفة للجميع بصورة شاملة ومنصفة.

١٢١ . وسنعمل على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة المستدامة ودعم الجهود دون الوطنية والمحلية لتطبيقها في المباني العامة والهياكل الأساسية والمرافق، وكذلك في الاستفادة من السيطرة المباشرة للحكومات دون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، على الهياكل الأساسية المحلية والمدونات، لتشجيع الاستيعاب في قطاعات الاستخدام النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية، والصناعة، والنقل، والنفايات، والصرف الصحي. ونحن نشجع أيضاً اعتماد مدونات ومعايير أداء المباني، وأهداف الحافظة المتجددة، ووسم كفاءة الطاقة، وتحديث المباني القائمة، وسياسات المشتريات العامة في مجال الطاقة، من بين طرائق أخرى، حسب الاقتضاء، لتحقيق أهداف كفاءة الطاقة. وسنعطي الأولوية أيضاً لنظم الطاقة المحلية ذات الشبكة الذكية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين أوجه التآزر بين الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

١٢٢ . وسندعم اللامركزية في اتخاذ القرارات بشأن التخلص من النفايات من أجل تعزيز حصول الجميع على نظم الإدارة المستدامة للنفايات. وسندعم تعزيز خطط المسؤولية الممتدة للمنتج التي تشمل مولدي ومنتجي النفايات في تمويل نظم إدارة النفايات الحضرية، وتقلل من الأخطار والآثار الاجتماعية والاقتصادية لمسارات النفايات، وتزيد معدلات إعادة التدوير من خلال تحسين تصميم المنتجات.

١٢٣ . وسنعزز التكامل بين الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية. وسنعمل على تعزيز تنسيق الأمن الغذائي المستدام والسياسات الزراعية في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج وتخزين ونقل وتسويق الأغذية إلى المستهلكين بطرق مناسبة وميسورة التكلفة بهدف الحد من فاقد الأغذية ومنع تكون النفايات الغذائية وإعادة استخدامها. وسنواصل تعزيز التنسيق بين سياسات الأغذية وسياسات الطاقة، والمياه والصحة والنقل والنفايات، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والحد من استخدام المواد الكيميائية الخطرة، وتنفيذ السياسات الأخرى في المناطق الحضرية بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من النفايات.

١٢٤ . وسندرج الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية عند اعتماد أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية، والمبادئ التوجيهية لتحديد المناطق، وقوانين البناء، وسياسات إدارة المناطق

الساحلية والسياسات الإنمائية الاستراتيجية التي تحمي مجموعة متنوعة من التراث الثقافي المادي وغير المادي والمناظر الطبيعية، وتحميها أيضاً من الآثار المدمرة المحتملة للتنمية الحضرية.

١٢٥ . وسندعم الاستفادة من التراث الثقافي من أجل التنمية الحضرية المستدامة ونعترف بدورها في حفز المشاركة والمسؤولية. وسنعمل على تعزيز الاستخدام المستدام والمبتكر للمعالم والمواقع المعمارية بقصد توليد القيمة، من خلال استعادة الاحترام والتكيف. وسنشرك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعزيز ونشر المعرفة والتراث الثقافي المادي وغير المادي وحماية أشكال التعبير التقليدية واللغات، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة.

وسائل التنفيذ

١٢٦ . نحن ندرك أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب بيئة مواتية وطائفة واسعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الحصول على العلوم والتكنولوجيا والابتكارات وتعزيز تقاسم المعارف وفق شروط متفق عليها، وكذلك تطوير القدرات وتعبئة الموارد المالية، مع مراعاة التزام البلدان المتقدمة النمو والنامية، والاستفادة من جميع المصادر التقليدية والمبتكرة المتاحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، فضلاً عن تعزيز التعاون والشراكات الدولية فيما بين الحكومات على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، وذلك استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والتضامن، ولا سيما مع أكثر الفئات فقراً وضعفاً.

١٢٧ . ونؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٢٨ . وسنشجع موئل الأمم المتحدة، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على وضع توجيهات مستندة إلى الأدلة وعملية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والبُعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وكذلك من خلال تعبئة الخبراء. وسنستند إلى نتائج مؤتمر الموئل الثالث والدروس المستفادة من العملية التحضيرية، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية. ونشير، في هذا السياق، إلى المساهمات القيمة، من بين جملة أمور، التي قدمتها الحملة الحضرية العالمية، والجمعية العامة لشركاء الموئل الثالث، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي.

١٢٩ . ونحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة عمله في تطوير معارفه المعيارية وتوفير تنمية القدرات والأدوات للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية في تصميم وتخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة.

١٣٠ . ونُسلِّم بأن التنمية الحضرية المستدامة، المسترشدة بالسياسات والاستراتيجيات الحضرية السائدة، حسب الاقتضاء، يمكن أن تستفيد من أطر التمويل المتكاملة التي تدعمها بيئة مواتية على جميع المستويات. ونقر بأهمية ضمان أن تكون جميع وسائل التنفيذ المالية راسخة بقوة في أطر سياساتية متسقة وعمليات لامركزية مالية، حيثما كانت متاحة، مع تطوير قدرات ملائمة على جميع المستويات.

١٣١ . ونؤيد النهج المراعية للسياق لتمويل التوسع الحضري وتعزيز قدرات الإدارة المالية على جميع المستويات الحكومية من خلال اعتماد الصكوك والآليات المحددة اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مع التسليم بأن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

١٣٢ . وسنحشد الموارد المحلية والإيرادات المحققة من خلال استغلال فوائد التوسع الحضري، إلى جانب التأثيرات المحفِّزة وأقصى تأثير للاستثمارات العامة والخاصة، من أجل تحسين الأوضاع المالية للتنمية الحضرية وتيسير الوصول المفتوح إلى مصادر إضافية، مع التسليم بأن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال، فيما يخص كافة البلدان، استناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، هي محور مساعينا المشتركة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٣٣ . وندعو المؤسسات التجارية إلى تطبيق الإبداع والابتكار لتذليل تحديات التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، مع الاعتراف بأن النشاط التجاري الخاص والاستثمار والابتكار هي قوى محركة رئيسية للإنتاجية، والنمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وأن الاستثمارات الخاصة، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب نظام مالي دولي مستقر، تشكل عناصر أساسية في الجهود الإنمائية.

١٣٤ . وسندعم السياسات والقدرات المناسبة التي تمكّن الحكومات دون الوطنية والمحلية من تسجيل وتوسيع قاعدة الإيرادات المحتملة، على سبيل المثال، من خلال الوثائق المساحية المتعددة الأغراض، والضرائب المحلية والرسوم ورسوم الخدمات، تمشياً مع السياسات الوطنية، مع التأكد من عدم حدوث تأثير غير متناسب على النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأسر المعيشية الفقيرة.

١٣٥ . وسنعزز النظم السليمة والشفافة للتحويلات المالية من الحكومات الوطنية إلى الحكومات دون الوطنية والمحلية استناداً إلى احتياجاتها وأولوياتها ومهامها وولاياتها وحوافزها القائمة على الأداء، حسب الاقتضاء، من أجل تزويدها بالموارد الكافية الحسنة التوقيت التي يمكن التنبؤ بها، وتعزيز قدرتها على زيادة الإيرادات وإدارة النفقات.

١٣٦ . وسندعم تطوير نماذج رأسية وأفقية لتوزيع الموارد المالية بهدف تقليل أوجه عدم المساواة بين المناطق دون الوطنية، وفي المراكز الحضرية، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فضلاً عن تعزيز تطوير الأراضي بشكل متكامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تعزيز شفافية البيانات المتعلقة بالإنفاق وتخصيص الموارد كأداة لتقييم التقدم المحرز نحو المساواة والتكامل المكاني.

١٣٧ . وسنعمل على تعزيز أفضل الممارسات من أجل جمع وتقاسم الزيادة في قيمة الأراضي والممتلكات المتأتية نتيجة عمليات التنمية الحضرية، ومشاريع الهياكل الأساسية والاستثمارات العامة. ومن الممكن القيام، حسب الاقتضاء، بتطبيق تدابير من قبيل السياسات المالية المتصلة بالمكاسب لمنع الاستيلاء على الأراضي من جانب القطاع الخاص فقط، فضلاً عن منع المضاربة في الأراضي والعقارات. وسنعزز العلاقة بين النظم المالية والتخطيط الحضري، فضلاً عن أدوات الإدارة الحضرية، بما في ذلك أنظمة سوق الأراضي. وسنعمل على ضمان

نيروبي، كينيا - يونيكا سوبوتنيكا ©

ألا تـؤدي الجهـود الراميـة إلى توليـد نظـام مـالي قائـم عـلى الأراضي إلى اسـتخدام غـير مسـتدام لـلأراضي واسـتهلاك غـير مسـتدام.

١٣٨ . وسـندعم الحكومـات دون الوطنيـة والمحليـة في جهودهـا الراميـة إلى تنفيـذ أدوات لمراقبـة الإنفـاق تتسـم بالشـفافية والمسـاءلة مـن أجـل تقييـم ضرورة وأثـر الاسـتثمارات المحليـة والمشـاريع، اسـتناداً إلى الرقابـة التشريعيـة والمشـاركة العامـة، حسـب الاقتضـاء، دعمـاً لعمليـات المناقصـة المفتوحـة والعادلـة وآليـات الـشراء والتنفيـذ الموثوقـة للميزانيـة، فضـلاً عـن التدابـير الوقائيـة لمكافحـة الفسـاد مـن أجـل تعزيـز النزاهـة والمسـاءلة والإدارة الفعالـة، وتيسـير الوصـول إلى الأراضي والممتلـكات العامـة، تمشـياً مـع السياسـات الوطنيـة.

١٣٩ . وسـندعم إنشـاء أطـر قانونيـة وتنظيميـة قويـة للاقـتراض المسـتدام عـلى الصعيـد الوطـني والبلـدي تسـتند إلى الإدارة المسـتدامة للديـون، وتدعمهـا إيـرادات كافيـة وقـدرات، عـن طريـق الجـدارة الائتمانيـة المحليـة فضـلاً عـن أسـواق الديـن البلديـة المسـتدامة الموسـعة عنـد الاقتضـاء. وسـننظر في اسـتحداث جهـات وسـيطة ماليـة ملائمـة للتمويـل الحـضري، مثـل صناديـق التنميـة الإقليميـة والوطنيـة ودون الوطنيـة والمحليـة أو المصـارف الإنمائيـة، بمـا في ذلـك آليـات التمويـل المشـترك، الـتي يمكـن أن تحفـز التمويـل العـام والخـاص والتمويـل الوطـني والـدولي. وسـنعمل عـلى تعزيـز آليـات التخفيـف مـن حـدة المخاطـر مثـل وكالـة ضمـان الاسـتثمارات المتعـددة الأطـراف، مـع إدارة مخاطـر العملـة، مـن أجـل خفـض تكلفـة رأس المـال وتشـجيع القطـاع الخـاص والأسر المعيشـية عـلى المشـاركة في التنميـة الحضريـة المسـتدامة وجهـود بنـاء القـدرة عـلى الصمـود، بمـا في ذلـك تيسـير الوصـول إلى آليـات نقـل المخاطـر.

١٤٠ . وسـندعم تطويـر منتجـات تمويـل الإسـكان الملائمـة والميسـورة التكلفـة ونشـجع مشـاركة مجموعـة متنوعـة مـن المؤسسـات الماليـة المتعـددة الأطـراف والمصـارف الإنمائيـة الإقليميـة والمؤسسـات الماليـة الإنمائيـة، ووكالات التعـاون والجهـات المقرضـة في القطـاع الخـاص والمسـتثمرة فيـه، والتعاونيـات، والجهـات المقرضـة للأمـوال ومصـارف التمويـل البالـغ الصغـر، عـلى الاسـتثمار في السـكن الميسـور التكلفـة والمتـدرج بجميـع أشـكاله.

١٤١ . وسـننظر أيضـاً في إنشـاء هيـاكل أساسـية للنقـل الحـضري والإقليمـي وصناديـق خدمـات عـلى الصعيـد الوطـني، اسـتناداً إلى مجموعـة متنوعـة مـن مصـادر التمويـل الـتي تـتراوح بـين المنـح العامـة والمسـاهمات المقدمـة مـن كيانـات عامـة أخـرى ومـن القطـاع الخـاص، مـع ضمـان التنسـيق بـين الجهـات الفاعلـة والتدخـلات وكذلـك المسـاءلة.

١٤٢ . وندعـو المؤسسـات الماليـة الدوليـة المتعـددة الأطـراف، والمصـارف الإنمائيـة الإقليميـة، والمؤسسـات الماليـة الإنمائيـة، ووكالات التعـاون، إلى تقديـم الدعـم المـالي، بمـا في ذلـك مـن خـلال آليـات ماليـة مبتكـرة، إلى البرامـج والمشـاريع مـن أجـل تنفيـذ الخطـة الحضريـة الجديـدة، ولا سـيما في البلـدان الناميـة.

١٤٣ . ونؤيـد إتاحـة الفرصـة للاسـتفادة مـن الصناديـق المتعـددة الأطـراف المختلفـة، بمـا في ذلـك الصنـدوق الأخـضر للمنـاخ، ومرفـق البيئـة العالميـة، وصنـدوق التكيـف وصناديـق الاسـتثمار في مجـال المنـاخ، مـن بـين أمـور أخـرى، لتأمـين المـوارد اللازمـة للخطـط والسياسـات والبرامـج وإجـراءات الحكومـات دون الوطنيـة والمحليـة، الراميـة إلى التكيف مـع تغـير المنـاخ والتخفيـف مـن آثـاره، في إطـار الإجـراءات المتفـق عليهـا. وسـنتعاون مـع المؤسسـات الماليـة المحليـة ودون الوطنيـة، حسـب الاقتضـاء، لوضـع حلـول للهيـاكل الأساسـية للتمويـل المتعلـق بالمنـاخ وإيجـاد آليـات مناسـبة

لتحديد الأدوات المالية الحفَّازة، بما يتسق مع أي إطار وطني ينفَّذ لضمان القدرة المالية والقدرة على تحمل الديون على جميع المستويات الحكومية.

١٤٤ . وسنستكشف ونطور حلولاً ممكنةً للمخاطر المناخية ومخاطر الكوارث في المدن والمستوطنات البشرية، بما في ذلك من خلال التعاون مع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والجهات الأخرى الفاعلة ذات الصلة، فيما يتعلق بالاستثمارات في الهياكل الأساسية الحضرية والمتروبولية والمباني والأصول الحضرية الأخرى، وفيما يخص السكان المحليين لتأمين حصولهم على المأوى وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية.

١٤٥ . ونؤيد استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية في جملة أمور، لتحفيز حشد موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة، العامة منها والخاصة، من أجل تطوير الأراضي وتحقيق التنمية الحضرية على نحو مستدام. ويمكن أن يشمل ذلك التخفيف من المخاطر للمستثمرين المحتملين، اعترافاً بأن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً مهماً في تكملة جهود البلدان من أجل التعبئة المحلية للموارد العامة، ولا سيما في البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً ذات الموارد المحلية المحدودة.

١٤٦ . وسنوسع فرص التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمي والدولي، وكذلك التعاون على المستويين دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن، حسب الاقتضاء، بهدف المساهمة في التنمية الحضرية المستدامة، وتطوير القدرات وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

١٤٧ . وسنعزز تطوير القدرات بوصفه نهجاً متعدد الجوانب يعالج قدرة أصحاب مصلحة متعددين ومؤسسات عديدة على جميع مستويات الحكم، ويجمع قدرات الأفراد والقدرات المؤسسية والمجتمعية من أجل صياغة وتنفيذ وتعزيز وإدارة ورصد وتقييم سياسات عامة من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

١٤٨ . وسنشجع على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك رابطات الحكومات المحلية، حسب الاقتضاء، من أجل العمل مع النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، وكذلك مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، في تشكيل عمليات الحوكمة المؤسسية والتنظيمية، مما يمكِّن هذه الفئات من المشاركة الفعالة في صنع القرار بشأن التنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٤٩ . وسندعم الرابطات الحكومية المحلية بوصفها جهات معززة وموفرة لتطوير القدرات، مع الاعتراف بمشاركتها في المشاورات الوطنية بشأن السياسات الحضرية والأولويات الإنمائية، وبتعاونها مع الحكومات دون الوطنية والمحلية، جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمهنيين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وشبكاتها القائمة، من أجل إنجاز برامج تنمية القدرات، وتعزيزهما، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون ذلك عن طريق التعلُّم من الأقران، والشراكات والإجراءات التعاونية ذات الصلة بالموضوع مثل التعاون فيما بين البلديات، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، بما في ذلك إنشاء شبكات الممارسين والممارسات التي تربط بين العلوم والسياسات.

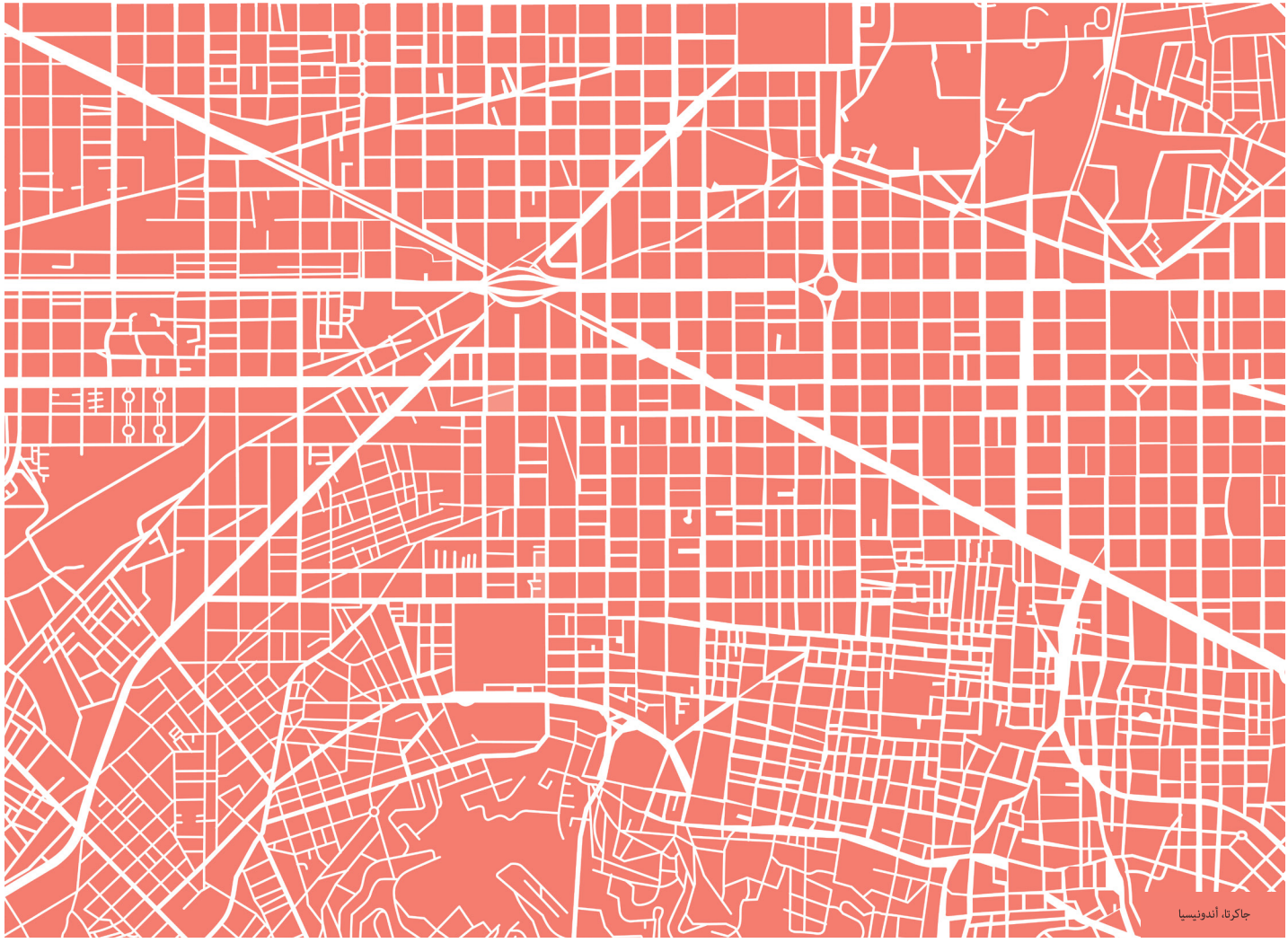
جاكرتا، أندونيسيا

١٥٠ . ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون وتبادل المعارف المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة، في انسجام تام وتنسيق وتآزر مع عمليات آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشئت بموجب خطة عمل أديس أبابا وانطلقت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥١ . وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات لمساعدة الحكومات دون الوطنية والمحلية مع التخطيط المالي والإدارة المالية التي تقوم على التنسيق المؤسسي على جميع المستويات، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات البيئية وتدابير مكافحة الفساد، وتطبيق الرقابة الشفافة والمستقلة، والمحاسبة، والمشتريات، والإبلاغ، ومراجعة الحسابات وعمليات الرصد، من بين أمور أخرى، واستعراض الأداء والامتثال على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص للميزنة المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية وتحسين ورقمنة العمليات المحاسبية والسجلات، من أجل تعزيز النهج القائمة على النتائج وبناء قدرات إدارية وتقنية على المدى المتوسط إلى البعيد.

١٥٢ . وسنعمل على تعزيز برامج تنمية القدرات فيما يخص استخدام الإيرادات البرية القانونية وأدوات التمويل، وكذلك فيما يخص أداء سوق العقارات لمقرري السياسات والموظفين العامين المحليين، مع التركيز على الأسس القانونية والاقتصادية للحفاظ على القيمة، بما في ذلك التقدير الكمي واستخلاص وتوزيع علاوات قيمة الأراضي.

١٥٣ . وسنعزز الاستخدام المنهجي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، مع وضع سياسات واضحة وشفافة، وأطر وإجراءات مالية وإدارية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتخطيط للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

١٥٤ . ونعترف بالإسهام الكبير للمبادرات التعاونية الطوعية والشراكات والتحالفات التي تخطط لمباشرة وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات والحلول المبتكرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز شبكات الإنتاج المشترك بين الكيانات دون الوطنية والحكومات المحلية والجهات المعنية الأخرى.

١٥٥ . وسنعزز مبادرات تنمية القدرات من أجل تفعيل وتعزيز مهارات وقدرات النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بهدف تشكيل عمليات الحوكمة والمشاركة في الحوار، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، بهدف ضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية وتطوير الأراضي.

١٥٦ . وسنعمل على تعزيز وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن أدوات الإدارة الرقمية المتمحورة حول المواطن، مع الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، بما في ذلك برامج تنمية القدرات، من أجل جعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في متناول الجمهور، بمن فيهم النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في حالة ضعف، لتمكينهم من تطوير وممارسة المسؤولية المدنية، وتوسيع نطاق المشاركة وتعزيز الحكم المسؤول، فضلاً عن زيادة الكفاءة. وسيجري التشجيع على استخدام المنصات والأدوات الرقمية، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية المكانية، بهدف تحسين التخطيط والتصميم الحضري وتخطيط وتصميم الأراضي

المتكامل على المدى البعيد، وإدارة الأراضي، وتيسير الحصول على الخدمات الحضرية والمتروبولية.

١٥٧ . وسندعم العلوم والبحوث والابتكارات، بما في ذلك التركيز على الابتكارات الاجتماعية والتكنولوجية والرقمية والابتكارات القائمة على الطبيعة، والصلات البينية المتينة للعلوم والسياسات في مجال التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي ووضع السياسات والآليات المؤسسية من أجل تقاسم وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، بما في ذلك جمع وتحليل وتوحيد وتعميم بيانات موثوقة حسنة التوقيت وعالية الجودة مجموعة من المجتمع المحلي وقائمة على الجغرافيا ومصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٥٨ . وسنعزز البيانات والقدرات الإحصائية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الحضرية المستدامة، وتنوير عملية صنع القرار والاستعراضات المناسبة. ويجب أن تستند إجراءات جمع البيانات من أجل تنفيذ متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة بشكل أساسي إلى مصادر البيانات الوطنية الرسمية ودون الوطنية والمحلية والمصادر الأخرى حسب الاقتضاء، وأن تكون مفتوحة وشفافة ومتسقة بهدف احترام حقوق الخصوصية وجميع الالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن التقدم المحرز صوب تعريف عالمي قائم على الشعوب للمدن والمستوطنات البشرية أن يدعم هذا العمل.

١٥٩ . وسندعم دور الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وقدراتها المعززة في مجال جمع البيانات، ورسم الخرائط، والتحليل والنشر، ودورها في تعزيز الحوكمة القائمة على الأدلة، بالاستفادة من قاعدة معارف مشتركة تستخدم بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد العالمي فضلاً عن بيانات مولدة محلياً، بما في ذلك من خلال التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وسجلات السكان، وعمليات الرصد المجتمعي والمصادر الأخرى ذات الصلة، وتكون هذه البيانات مصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن والعرق والأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة حسب السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

١٦٠ . وسنعمل على تشجيع إنشاء وتعزيز وتحسين منابر بيانات تشاركية مفتوحة وسهلة الاستخدام من خلال استخدام أدوات تكنولوجية واجتماعية متاحة لنقل وتقاسم المعارف فيما بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والأشخاص، بهدف زيادة فعالية التخطيط والإدارة الحضريين والكفاءة والشفافية من خلال الحوكمة الإلكترونية والنهج المعززة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

المتابعة والاستعراض

١٦١ . سنجري متابعة دورية واستعراضاً دورياً للخطة الحضرية الجديدة، مع ضمان الاتساق على كل من الصعيد

الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان التنفيذ الفعال والحسن التوقيت للخطة، والاضطلاع بالمسؤوليات تجاه مواطنينا، والشفافية، وذلك بطريقة شاملة.

١٦٢ . ونحن نشجع المتابعة والاستعراض الطوعيين القطريين المفتوحين الشاملين المتعددي المستويات التشاركيين الشفافَين للخطة الحضرية الجديدة. وينبغي لهذه العملية أن تأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الحكومات على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي، وأن تُستكمَل بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية ذات الصلة، وينبغي أن تكون عملية مستمرة تهدف إلى إنشاء وتعزيز الشراكات بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة وتعزيز تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل.

١٦٣ . ونسلِّم بأهمية الحكومات المحلية بوصفها شريكاً نشطاً في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات، ونشجعها على أن تضع، بالاشتراك مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء، آليات متابعة واستعراض قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال الرابطات ذات الصلة والمنابر المناسبة. وسننظر، حسب الاقتضاء، في تعزيز قدرتها على الإسهام في هذا الصدد.

١٦٤ . ونشدد على أن متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة يجب أن يكون لهما روابط فعالة مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل كفالة التنسيق والاتساق في تنفيذ الخطتين.

١٦٥ . ونؤكد من جديد على دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، في نطاق ولايته، بوصفه مركز تنسيق للتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، مع التسليم بالصلات القائمة بين التوسع الحضري المستدام، في جملة أمور، والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ.

١٦٦ . وندعو الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، مع الاستعانة بإسهامات طوعية من البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرة كل أربع سنوات، على أن يقدم التقرير الأول خلال دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين.

١٦٧ . وسيقدم هذا التقرير تحليلا نوعيا وكميا للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والغايات والأهداف المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية. وسيستند التحليل إلى الأنشطة التي تضطلع بها الحكوماتُ الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وموئل الأمم المتحدة، والكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة المعنيون بما يدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتقارير مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يدرج، قدر الإمكان، المدخلات المقدمة من المنظمات والعمليات المتعددة الأطراف عند الاقتضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن يستفيد من المنابر والعمليات القائمة مثل المنتدى الحضري العالمي الذي عقده موئل الأمم المتحدة. وينبغي للتقرير أن يتجنب الازدواجية وأن يستجيب للظروف المحلية ودون الوطنية والوطنية

والتشريعات والقدرات والاحتياجات والأولويات.

١٦٨ . وسيتولى موئل الأمم المتحدة تنسيق إعداد هذا التقرير، بالتعاون الوثيق مع الكيانات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مع ضمان شمولية عملية التنسيق وإجرائها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وسيقدم التقرير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١٨]. وسيدعم التقرير أيضاً عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية الجمعية العامة، بهدف كفالة الاتساق والتنسيق والروابط التعاونية مع متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام

١٦٩ . وسنواصل تعزيز تعبئة جهود التعبئة عن طريق الشراكات والدعوة وأنشطة التوعية المتعلقة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة باستخدام المبادرات القائمة من قبيل اليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن، وسننظر في إنشاء مبادرات جديدة لتعبئة وتوليد الدعم من المجتمع المدني والمواطنين والجهات المعنية الأخرى. ونلاحظ أهمية الاستمرار في المشاركة في متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة مع رابطات الحكومات المحلية ودون الوطنية الممثلة في الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية.

١٧٠ . ونؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٦/٦٧ و ٢٣٩/٦٨ و ٢٢٦/٦٩، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، بما فيها القراران ١٠٩/٣١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧. ونكرر تأكيد أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي.

١٧١ . ونؤكد على أهمية موئل الأمم المتحدة، نظراً للدور المنوط به ضمن منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق بشأن التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

١٧٢ . وفي ضوء الخطة الحضرية الجديدة، وبهدف تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والسبعين تقييما مستقلا قائما على الأدلة لموئل الأمم المتحدة. وسيتمخض التقييم عن تقرير يتضمن توصيات من أجل تعزيز فعالية وكفاءة ومساءلة ورقابة موئل الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد ينبغي أن يحلل ما يلي:

(أ) الولاية المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة؛

(ب) هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، من أجل مزيد من الفعالية والمساءلة والشفافية في صنع القرار، مع النظر في بدائل بما في ذلك إضفاء طابع العالمية على عضوية مجلس إدارته؛

(ج) عمل موئل الأمم المتحدة مع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية ومع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل الاستفادة من الإمكانات الكاملة للشراكات؛

[١٨] الغرض من التقرير أن يحل محل تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. والغرض أن يكون أيضا جزءاً من تقرير الأمين العام المطلوب بمقتضى قرار الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال ذي الصلة، وليس نصاً إضافياً للتقرير.

(د) القدرة المالية لموئل الأمم المتحدة.

١٧٣ . ونقـرر عقـد اجتمـاع رفيـع المسـتوى للجمعيـة العامـة مدتـه يومـان، يدعـو لعقـده رئيـس الجمعيـة العامـة أثنـاء الـدورة الحاديـة والسـبعين، لمناقشـة التنفيـذ الفعـال للخطـة الحضريـة الجديـدة وتحديـد موقـع موئـل الأمـم المتحـدة في هـذا الصـدد. وسـيناقش الاجتمـاع، في جملـة أمـور، أفضـل الممارسـات والتجـارب الناجحـة والتدابـير الـواردة في التقريـر. وسيشـكّل موجـز الاجتمـاع الصـادر عـن الرئيـس مدخـلات للجنـة الثانيـة خـلال الـدورة الثانيـة والسـبعين تسـعفها للنظـر في الإجـراءات الـتي يتعـين اتخاذهـا في ضـوء التوصيـات الـواردة في التقييـم المسـتقل، في قرارهـا السـنوي في إطـار البنـد ذي الصلـة مـن جـدول الأعمـال.

١٧٤ . ونشـجع الجمعيـة العامـة عـلى النظـر في عقـد مؤتمـر الأمـم المتحـدة المقبـل المعـني بالإسـكان والتنميـة الحضريـة المسـتدامة (الموئـل الرابـع) في عـام ٢٠٣٦ في إطـار الالـتزام السـياسي المتجـدد بتقييـم وتعزيـز التقـدم المحـرز في تنفيـذ الخطـة الحضريـة الجديـدة.

١٧٥ . ونطلـب إلى الأمـين العـام أن يقـوم، في إطـار تقريـره الـذي يصـدر كل أربـع السـنوات والـذي سـيقدم في عـام ٢٠٢٦ عمـلاً بالفقـرة ١٦٦ أعـلاه، بتقييـم التقـدم المحـرز والتحديـات الـتي تواجـه تنفيـذ الخطـة الحضريـة الجديـدة منـذ اعتمادهـا وتحديـد الخطـوات الإضافيـة للتغلـب عليهـا.

شکر و تقدیر

شكر و تقدير

قد أصبح من الممكن صياغة الخطة الحضرية الجديدة واعتمادها بنجاح بفضل مساهمات العديد من المنظمات والأفراد من مختلف البلدان و الأقاليم و المدن التي تمثل الحكومات الوطنية و دون الوطنية والمحلية، فضلا عن مختلف الدوائر المعنية .شكر خاص وتقدير يذهب إلى:

رئيس جمهورية الإكوادور، السيد رافائيل كوريا، وشعب جمهورية الإكوادور، على حسن ضيافتهم و التزامهم بمؤتمر الموئل الثالث والتنمية الحضرية المستدامة.

الممثلون الدائمون ونواب الممثل الدائم لجمهورية الإكوادور لدى الأمم المتحدة في نيويورك الذين أيدوا العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه:

كزافييه لاسو مندوزا
دييغو موريخون بازمينو
هوراسيو سيفيلا بورخا
هيلينا يانيز لوزا

عمدة كيتو، و السيد موريسيو روداس، فضلا عن مدينة كيتو وسكانها، لاستضافة مؤتمر الموئل الثالث ودعمه، وكذلك الترحيب الحار بأكثر من ٣٠٠٠٠ مشارك.

الرؤية و الجهود الدؤوبة و المساهمات التي بذلها مكتب اجتماع اللجنة التحضيرية، بتوجيه العملية الابتكارية و التشاركية نحو مؤتمر الموئل الثالث، ولا سيما الرؤساء المشاركين لمكتب اللجنة التحضيرية:

دييجو أوستيا (جمهورية الإكوادور)
ماريا دي لوس أنجلس دوارتي (جمهورية الإكوادور)[1]
ماريز غوتييه (جمهورية فرنسا)؛

بالإضافة إلى سائر أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية:

إريك ميانغار (جمهورية تشاد)
خايمي سيلفا (جمهورية شيلي)[2]

[1] انتخبت في الجلسة العامة الأولى للدورة الثانية للجنة التحضيرية للموئل الثالث في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لتحل محل دييغو أولستيا (إكوادور)
[2] انتخبت في الجلسة العامة الأولى للدورة الثانية للجنة التحضيرية للموئل الثالث المعقودة في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لتحل محل باربرا ريتشاردز (شيلي)

باربرا ريتشاردز (جمهورية شيلي)
دانييلا غرابموليروفا (الجمهورية التشيكية)
تانيا روديغر - فورويرك (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
سابا كيرسي (هنغاريا)
بورنومو أ. شاندرا (جمهورية إندونيسيا)
مامادو مبودج (جمهورية السنغال)
إيلينا زولغايوفا (الجمهورية السلوفاكية)[٣]
ماجد حسان السويدي (الإمارات العربية المتحدة)؛

الميسرين المشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية بشأن الخطة الحضرية الجديدة، و صاحبة السمو السيدة لورديس أورتيز بياراغوير، الممثلية الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة، السيد خوان خوسيه غوميز كاماتشو، الممثل الدائم للولايات المتحدة المكسيكية لدى الأمم المتحدة، وممثله السيد داماسو لونا كورونا، الذي مكن التزامه ودبلوماسيته وتفانيه من الاتفاق على الخطة الحضرية الجديدة قبل مؤتمر الموئل الثالث في كيتو؛

جميع وفود الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية التي شاركت في المفاوضات بشأن توافق آراء على الخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما أولئك الذين شاركوا في أعمال اللجنة الثانية للجمعية العامة؛

حكومة جمهورية إندونيسيا و المدينة وشعب سورابايا، لاستضافة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للموئل الثالث؛

المضيفون للاجتماعات الإقليمية و المواضيعية للموئل الثالث التي اعتمدت بيانات كجزء من المدخلات الرسمية للخطة الحضرية الجديدة .و لم يكن ممكنا تحقيق ذلك بدون دعم الحكومات الوطنية، و دون الوطنية، و المحلية، و مشاركة آلاف الأشخاص المشاركين في العملية التحضيرية .تم استضافة الاجتماعات الإقليمية من قبل :جاكرتا (إندونيسيا)، و براغ (الجمهورية التشيكية)، و أبوجا (نيجيريا)، و تولوكا (المكسيك)، تم استضافة الاجتماعات المواضيعية من قبل :تل أبيب (إسرائيل)، و مونتريال (كندا)، و كوينكا (الإكوادور)، و أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، و مكسيكو سيتي (المكسي)، و برشلونة (إسبانيا)، و بريتوريا (جنوب أفريقيا)؛

[٣] انتخبت في الجلسة العامة الأولى للدورة الثانية للجنة التحضيرية للموئل الثالث في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٥ لتحل محل سابا كروسي (هنغاريا)

المنظمات المشتركة في قيادة وحدات السياسات التابعة للموئل الثالث، بالإضافة إلى خبراء وحدة السياسات البالغ عددهم ٢٠٠ خبير، من أجل تبادل معارفهم وخبراتهم الرفيعة المستوى من خلال أوراق السياسات العشر التي أسفرت عن توصيات رئيسية تتعلق بالسياسة العامة بشأن مواضيع محددة إستخدمت ككتل لبناء الخطة الحضرية الجديدة.

الجهود التطوعية التي بذلها جميع أعضاء الجمعية العامة للشركاء (GAP) من أجل توفير الآراء والمداخلات من ١٦ مجموعة من المجموعات المكونة للشركاء خلال العملية برمتها، ولا سيما أعضاء اللجنة التنفيذية البالغ عددهم ٣٤ عضوا الذين كُفلوا بتلقي تعليقات وأولويات ملايين من الناس، وقاموا بتوجيهها إلى كل مسودة من الخطة الحضرية الجديدة و صيغتها النهائية؛

فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية التي لعبت دوراً أساسياً في حشد السلطات المحلية في العملية الاستشارية للخطة الحضرية الجديدة، و ذلك باعترافها بالدور المميز و الحيوي للحكومات دون الوطنية و المحلية في تحويل الأماكن الحضرية؛

منظمة الأمم المتحدة لدعمها لعملية الموئل الثالث، و خصوصا أعضاء فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالموئل الثالث، على تعليقاتهم و مداخلاتهم في مشاريع الخطة الحضرية الجديدة والمساهمات المقدمة من خلال ورقات القضايا ال٢٢ ؛

إدارة شؤون الجمعية العامة، وإدارة شؤون السلامة و الأمن، وإدارة شؤون الإعلام، و مكتب الشؤون القانونية، على كل الدعم التقني والإجرائي أثناء العملية ما بين الدورات والمؤتمر نفسه؛ وأخيرا،

إن المساهمات و الجهود المذكورة أعلاه، وغيرها الكثير التي لا يمكن تسمية جميعا هنا، جعلت صياغة هذه الرؤية المشتركة ممكنة. غير أن المشاركة الناشطة لعدد أكبر من الناس والحكومات والمجموعات ستكون ضرورية لضمان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق مبادئها. نحن نعتمد عليكم لتكونوا منهم.

الأمـــم المتحـــدة

www.habitat3.org
#NewUrbanAgenda #Habitat3